الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة

نيويورك ١٠-١٩ يوليو ٢٠١٧

المحتويات

تقديم

1. المقدمة 04
2. الملخص 06
3. التنمية المستدامة في قطر: البدايات و التطلعات و التحديات 09
4. جهود دولة قطر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 15
5. الخلاصة والتقدم إلى الأمام 55
6. المراجع 56

تقديم

يسرني أن أقدم هذا التقرير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنعقد في الفترة 10-19 تموز / يوليه عام 2017. وهو عبارة عن الاستعراض الوطني الطوعي الأول لدولة قطر بشأن أجندة التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2015. ويأتي هذا التقرير ليوضح الكيفية التي تمت فيها عملية إدماج أجندة التنمية المستدامة 2030 في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022، وتجدر الإشارة إلى أن عملية الإدماج جاءت في نفس الوقت الذي تمت فيه عملية تطوير الاستراتيجية المذكورة، وبذلك أصبحت أجندة التنمية المستدامة 2030، جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الوطنية الثانية، حيث ستعمل الجهات المعنية في الوزارات والأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات البحثية والأكاديمية بالمشاركة على دعم تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الأولى المتضمنة أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة 2030، مستخدمة بذلك تكنولوجيا الابتكار والبحث العلمي في عمليات التنفيذ والرصد والمتابعة.

ويوضح هذا التقرير أن دولة قطر ، قد اعتمدت التخطيط الاستراتيجي منهجاً راسخاً في عملية التنمية. والجدير بالذكر أن استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011- 2016، قد سبقت اعتماد أجندة التنمية المستدامة 2030، وحققت العديد من النجاحات والأهداف التي تشملها أجندة التنمية المستدامة 2030 في العديد من المجالات، منها الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والبنية التحتية والموارد الطبيعية والطاقة والتنويع الاقتصادي وحماية البيئة والشراكة والتعاون الدولي والمساعدات التنموية والإغاثية وغيرها. كل ذلك جاء ترجمةً لرؤية قطر الوطنية 2030، التي اعتمدتها الدولة في يوليه/ تموز 2008، التي وصفها سمو أمير البلاد المفدى *"بأنها تُقيم جسراً يصل الحاضر بالمستقبل ، وهي ترسم تصوراً لمجتمع حيوي مزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ التوازن بين البيئة والإنسان، وتشكل القيم الإسلامية العليا فيه والروابط الأسرية القوية دعامته الأساسية"*.

يوضح التقرير كذلك أن دولة قطر ملتزمة بتحقيق أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة، وبتحديث نظامها الإحصائي وتوفير المؤشرات اللازمة التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وهي سائرة في طريق الاستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، باستخدام الابتكار والبحث والتطوير في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية، وسيواكب تنفيذ الأهداف نظام للرصد والمتابعة والتقييم بغية تصويب المسار بشكل مستمر. وهنا نؤكد على أن دولة قطر شريك أساسي للمنظومة الدولية يمكن الاعتماد عليه في بناء الأمن والسلم الدوليين، وفي تقديم المساعدات الإنمائية والإغاثية للدول الضعيفة وللاجئين، وهي مكان موثوق لحوار الأديان والثقافات، والتقدم في البحث العلمي والابتكار.

د. صالح بن محمد النابت
وزير التخطيط التنموي والإحصاء

المقدمة:

يهدف هذا الاستعراض الوطني الطوعي الأول بشأن التنمية المستدامة، إلى إعطاء صورة حقيقية عن الجهود التنموية التي تبذلها دولة قطر ، بغية بناء دولة عصرية ذات تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة ومتكاملة، معتمدة على الموارد البشرية والمادية المتاحة لبناء مستقبل أفضل لحياة المواطنين والمقيمين في الدولة. كما يستهدف الاستعراض توضيح الدور الذي تقوم به الدولة على صعيد التنمية الوطنية والمساعدات التنموية والإغاثية التي قدمتها إلى المجتمعات الضعيفة ومنظمات المجتمع المدني في العديد من بلدان العالم، وإقامة التفاعل والحوار بين الحضارات بغية بناء الأمن والسلم الدوليين عن طريق دورها الفاعل على الصعيد الدولي الهادف إلى بناء عالم خال من الفقر والعوز، مشددة على الحوار والتفاعل في المنتديات والملتقيات السنوية التي تستضيفها لبناء عالم يسوده السلام والمحبة والتآخي بين الشعوب بغية أن لا يتخلف أحد عن الركب. ويأتي ذلك ترجمة لروية قطر الوطنية 2030، "التي جاءت ثمرة لمشاورات مكثفة مع جميع فئات المجتمع القطري، واستندت بشكل رئيسي إلى مبادئ الدستور الدائم، كما عكست تطلعات الشعب القطري وتوجيهات قيادته " [1]

يتمحور هذا الاستعراض حول المنهجية التي اتبعت في إدماج أجندة التنمية المستدامة 2030 في قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022. والجهود المبذولة في هذا الإطار ، كما يبين الاستعراض الآلية التي ستتبع في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022 المتضمنة لأهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة 2030، آخذين بعين الاعتبار الأولويات الوطنية التي حددتها الدولة، والقابلة للتحقيق وفقاً لمؤشرات أداء محددة، على مدار السنوات الست القادمة. ويبين الاستعراض المواءمة بين الأولويات الوطنية وأهداف أجندة التنمية المستدامة 2030. وفي منتصف الفترة وبنهاية عام 2022 ستقوم الدولة بمراجعة ما تحقق من أهداف وغايات، بغية إدماج ما لم يتحقق في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2023-2028. ويتناول الاستعراض كذلك المؤسسات والأجهزة المعنية بتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية التي اشتملت على أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة 2030.

ويوضح الاستعراض كذلك أن الدولة أكدت على تكاملية تحقيق الأهداف، حيث لا يجوز تجزئتها، ويتم تنفيذها بشكل متواز، بالتعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والجامعات، مع توظيف كثيف للبحث والتطوير والابتكار، وإقامة الشراكات الوطنية والدولية كلما أمكن. ويوضح الاستعراض الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة لبناء بنية تحتية في مجال العلوم والتكنولوجيا والاستثمار في بناء القدرات البشرية، عن طريق إدارتها لعدد من الجامعات الوطنية والأجنبية، وتخصيصها صندوقاً للبحث والتطوير والتزامها إنفاق ما قيمته حوالي 2.8 بالمائة من إنفاقها الحكومي السنوي على ذلك.

[1] الأمانة العامة للتخطيط التنموي . رؤية قطر الوطنية 2030 تموز / يوليو 2008

ومن ناحية اخرى، أدركت دولة قطر أهمية تطوير وتحديث النظام الإحصائي بغية توفير الإحصاءات والمؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016، والإعداد لاستراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022، ومتابعة التقدم في تنفيذها مستقبلاً ومن ضمنها أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة 2030 ., فبدأت بالخطوات التنفيذية لتنفيذ مشروع التحول في النظام الإحصائي الوطني بالتعاون مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعربية، وذلك بغية إحداث تغيير في تنظيم المخرجات الإحصائية، وتمكينها من الإيفاء بالالتزامات التي تمت الموافقة عليها في إطار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وفي هذا الاستعراض تم التركيز على عدد من الأهداف المختارة التي حققت فيها دولة قطر تقدماً ملموساً.

ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في عشرة من أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030، والتحديات التي تواجه التنفيذ الكامل لهذه الأهداف.

ففيما يتعلق بالهدف الأول "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، تبنت دولة قطر في استراتيجية التنمية الوطنية الأولى معالجة قضايا الفقر من منظور وقائي وحمائي في إطار تنموي شامل يربط بين الحماية والوقاية من الفقر، وخلق بيئة تمكينية لإدماج المجموعات الضعيفة، وتوسيع المشاركة المجتمعية في تنفيذ مبادرات وبرامج التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة" ، عملت دولة قطر على تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، بحيث احتلت المرتبة الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي، والمرتبة الـ20 عالمياً من بين 113 دولة في مؤشر الأمن الغذائي الصادر عن مؤسسة «ألبن كابيتال» البحثية في تقريرها السنوي حول صناعة الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

وبخصوص الهدف الثالث "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، تم إنجاز الرعاية الوقائية، والكشف المبكر عن الأمراض، وتراجع معدلات الوفيات، وتعزيز حوكمة نظام الرعاية الصحية، وتطوير خدمات رعاية الحالات الطارئة والمستعجلة، وتوفر الدولة الأدوية بنسبة تتراوح بين 10% و20% من تكلفتها.

أما فيما يتعلق بالهدف الرابع "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، فقد تم وضع إطار المؤهلات الوطني القطري ،ووضع أنظمة ضمان جودة التعليم العالي ،و تطوير إطار وطني شامل للمناهج الدراسية مخصص للمدارس الحكومية، و التوسع في فتح فروع للجامعات العالمية داخل الدولة، وتأسيس مركز التدريب والتطوير التربوي.

وبخصوص الهدف الخامس "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، ارتفع عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية في القطاعين العام والخاص بنسبة 30 في المئة عن عام الأساس 2008. كما تشغل النساء 30 في المئة من منصب مدير في مؤسسات المجتمع المدني في قطر .كما تم إجراء مراجعات تشريعية واسعة لإزالة العقبات التي تعترض النساء، سواء من خلال اللجان القانونية أو من خلال الفعاليات.

وفيما يتعلق بالهدف السادس "ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة"، فإن جميع سكان دولة قطر يحصلون على مياه الشرب المأمونة (مجانا للمواطنين ومدعومة التكلفة للوافدين)، كما يحصلون جميعا على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.

أما بخصوص الهدف السابع "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة" فقد عملت الدولة على تعزيز الكفاءة الحرارية في إنتاج الطاقة من خلال تدقيق الكفاءة التشغيلية لجميع المنتجين المستقلين، وتنفيذ التشغيل الاقتصادي المبني على الكفاءة، وتوحيد أسعار الغاز لمحطات الإنتاج، ونفذت حملات واسعة للتوعية بأهمية ترشيد الطاقة ، وبصدد زيادة مساهمة الطاقة المتجددة من مجمل احتياجات الدولة من الطاقة.

وفيما يخص الهدف الثامن "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"، فقد أحرزت دولة قطر المرتبة الثامنة دوليا في مؤشر الأداء الاقتصادي من بين 63 دولة عام 2017 في ترتيب التنافسية للكتاب السنوي الدولي للتنافسية الصادر عن معهد التنمية الإدارية. كما حققت القيمة (73.1) في مؤشر الحرية الاقتصادية عام 2017 الصادر عن مؤسسة هيريتج،
وبخصوص الهدف التاسع "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار"، تم وضع واعتماد مسودات خمس خطط للتنمية المكانية للبلديات الخمس ، ومخططات المراكز العمرانية (17 مخطط قيد التنفيذ) للبلديات التي تمت دراستها، والانتهاء من إنشاء ميناءين جديدين (ميناء حمد ، ومطار حمد الدولي) وتوسيع ميناء الرويس وبعض مشاريع الطرق، وإعداد سياسة المياه لدولة قطر ، والانتهاء من المرحلة الأولى من مترو الدوحة عام 2016

أما فيما يتعلق بالهدف السابع عشر "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"، فقد قامت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع باستحداث وتنفيذ مبادرة مؤسسة صلتك لدعم طموحات الشباب العربي والعالمي في الحصول على العمل اللائق، ومؤسسة "التعليم فوق الجميع" التي توفر فرصاً تعليمية، خاصة للأطفال الذين يعيشون في أسر ذات دخل منخفض، أو يواجهون أزمات إنسانية. كما أنشأت دولة قطر مؤسسة قطر للعمل الاجتماعي التي ينضوي تحت رايتها 7 وكالات قطرية متخصصة في تعزيز التنمية الاجتماعية. وكذلك قام معهد الدوحة للدراسات العليا بتطوير كلية وبرنامج التنمية الاقتصادية لتخريج كوادر قادرة على قيادة وتعزيز المؤسسات والبرامج الإنمائية الدولية في قطر. وارتفعت قيمة المساعدات والمعونات الإنمائية الكلية الطوعية المقدمة من دولة قطر بشقيها الحكومي وغير الحكومي من حوالي 1.6 مليارات ريال قطري عام 2008 إلى حوالي 7.7 مليارات ريال قطري عام 2014.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر قد بدأت باتخاذ الخطوات التنفيذية لمشروع التحول في النظام الإحصائي الوطني بالتعاون مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعربية.

لعل أهم الدروس المستفادة التي يمكن الإشارة إليها استناداً إلى تجربة دولة قطر في تنفيذ ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة في استراتيجية التنمية الوطنية الأولى هي :

1. تكامل الأهداف والغايات في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على صعيد التنمية في قطر ، وإعداد مؤشرات الرصد والمتابعة ذات العلاقة .
2. اشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني واللجان في تحقيق أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة 2030.
3. تكثيف الاجتماعات واللقاءات بين فرق العمل ذات العلاقة بأجندة التنمية المستدامة 2030.
4. وجود ملكية واضحة لتنفيذ الأهداف
5. إدماج اجندة التنمية المستدامة 2030 في مكونات استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022

التنمية المستدامة في دولة قطر: البدايات و التطلعات و التحديات :

اهتمت دولة قطر بالتنمية المستدامة منذ الاستقلال في عام 1971، و كان التركيز شاملا لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، حيث أنشأت الدولة على مر العقود العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، كالمجلس الأعلى للتخطيط، والأمانة العامة للتخطيط التنموي، ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء. ومنذ قيام حكومة قطر بإطلاق رؤية قطر 2030 في عام 2008،و المبنية على ركائزها الأربعة: التنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، هدفت هذه الرؤية إلى تغيير وجه الحياة في قطر.

1. التحديات التي قد تواجه العمل في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة

بالرغم من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تشهده دولة قطر، إلا أن التنمية المستدامة في الدولة تواجه بعض التحديات أهمها :

- وجود إدارة فاعلة لعملية تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، ومواءمتها مع استراتيجية التنمية الوطنية.
- توفر الموارد البشرية الكافية لهذا العمل الكبير.
- توفر البيانات الإحصائية لإعداد المؤشرات الدولية (230 مؤشراً) واستخدامها في الوقت المناسب بغية بناء وتفعيل نظام الرصد والمتابعة والتقييم.
- وجود استراتيجية اتصال فاعلة تستهدف الجهات العاملة في كافة القطاعات.
- قيام كافة الشركاء بالانخراط في الأعمال التنفيذية لأجندة التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية الوطنية.
- توفر البيئة القانونية المساعدة

2. تهيئة البيئة المناسبة و إدماج أهداف أجندة التنمية المستدامة في استراتيجية التنمية الوطنية:

على الرغم من ان استراتيجية التنمية الوطنية الأولى لدولة قطر انطلقت في عام 2011 قبل إقرار أهداف أجندة التنمية المستدامة في عام 2015 بصيغتها الحالية، فقد قامت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، بالتعاون مع الشركاء، في حشد الجهود الوطنية لتضمينها في الأولويات الوطنية وأهداف استراتيجية التنمية الوطنية. و من الأهمية بمكان طرح تجربة دولة قطر في إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2017 – 2022). حيث تم تشكيل فرق العمل اللازمة المشتملة على ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، تمهيداً للعمل على إعداد الاستراتيجيات القطاعية، و قد تم إدماج أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 في قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية كأحد أهم المدخلات لعملية تخطيط القطاعات التي ستشملها استراتيجية التنمية الوطنية الثانية. أنظر الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) إدماج أجندة التنمية المستدامة 2030 ضمن استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022

قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022	أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030
- قطاع الحماية الاجتماعية والتماسك الأسري وتمكين المرأة	1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- قطاع الحماية الاجتماعية والتماسك الأسري وتمكين المرأة - البنية التحتية الاقتصادية	2. القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة ، وتعزيز الزراعة المستدامة
- نظام رعاية صحية شامل - الإثراء الثقافي والتميز الرياضي	3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الإعمار
- جودة التعليم والتدريب	4. ضمان التعليم الجيد النصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- قطاع الحماية الاجتماعية والتماسك الأسري وتمكين المرأة - جودة التعليم والتدريب - قوة عمل كفؤة وملتزمة	5. تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات
- الموارد الطبيعية - البنية التحتية الاقتصادية	6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة
- الموارد الطبيعية - البنية التحتية	7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- قوة عمل كفؤة وملتزمة - البنية التحتية الاقتصادية	8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- البنية التحتية الاقتصادية	9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
- شراكات عالمية من أجل التنمية	10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- البيئة المستدامة - الأمن والسلامة العامة	11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- البنية التحتية الاقتصادية - الموارد الطبيعية - شراكات عالمية من أجل التنمية	12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- البيئة المستدامة	13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- البيئة المستدامة	14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على

	نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- البيئة المستدامة	15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- الأمن والسلامة العامة - التحديث والتطوير المؤسسي	16. التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة ، واتاحة امكانية وصول الجميع إلى العدالة ، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
- شراكات عالمية من أجل التنمية - الإثراء الثقافي والتميز الرياضي	17. تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

3. آلية رصد و متابعة و تقييم أداء استراتيجية التنمية الوطنية

تماشيا مع أفضل الممارسات الدولية، سيتم تصميم وظيفة الرصد المركزية والتي تتمحور حول لوحة قياس الأداء و التي سيتم تحديثها وتوزيعها على المسؤولين و متخذي القرار بانتظام. وسيتم التركيز الضيق على أعلى 5-8 أولويات تحت مظلة استراتيجية التنمية الوطنية الثانية والتي سيتم التصديق عليها من قبل مجلس الوزراء الموقر. و سيكون لدى هذه البرامج عدد محدود من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بها، و الذي لن يزيد عن 15-20. وهذه البرامج عادة ما تكون متشعبة و متداخلة و تتضمن مشاركة عدة جهات في التنفيذ، و على هذا الأساس سيتم التركيز على أولويات استراتيجية التنمية الوطنية الثانية الكبيرة التي تتجاوز الحدود الوزارية (و سيتم تحديد وكالة رائدة لكل منهما) كما سيتم دعم وتعزيز اختيار كل جهة من هذه الجهات عن طريق تحديد الإجراءات الرئيسية التي سوف تحتاجها الحكومة من أجل تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية. وسيتم رصد مؤشرات الأداء الرئيسية على أساس شهري حيثما كان ذلك ممكنا و على أساس ربع سنوي في جميع الاحوال.

4. الآليات المؤسسية و إدماج القطاعات الوطنية في عملية التنمية:

بناء على الدور المناط بوزارة التخطيط التنموي و الإحصاء في إعداد و إدارة استراتيجيات التنمية الوطنية، تم إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022 من خلال اعتماد منهج تخطيط استراتيجي تشاركي لجميع الشركاء الوطنيين Inclusive Strategic Planning approach to all national stakeholders ، حيث تم تشكيل لجنة إشرافيه ممثلة لجميع وزارات الدولة و لجنة استشارية ممثلة للمنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص و ثمان فرق عمل وطنية لوضع الخطط الاستراتيجية للقطاعات المختلفة.

بالإضافة إلى هذه الفرق، تم تشكيل فريق لتصميم ووضع نظام لإدارة أداء استراتيجية التنمية الوطنية من خلال عملية الرصد و المتابعة الدورية مع الشركاء الوطنيين. حيث قامت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المعنية بالأمر، بدمج أجندة التنمية المستدامة 2030 المكونة من 17 هدفاً و169 غاية ضمن جدول عمل الفرق القطاعية و المشاريع القطاعية. كما تم تضمين لوحة مؤشرات الأداء أهم المؤشرات ذات العلاقة في مجالات التنمية المستدامة.

ولعل من أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية الأولى هي تداخل ملكية الجهات المعنية بتنفيذ هذه المشاريع و تغير الملكية خلال فترة الاستراتيجية الأولى، و عليه قامت الدولة بتعزيز المشاركة القطاعية ممثلة بجميع الجهات في عملية وضع الخطط و تصميم المشاريع وتحديد الملكية على أسس مدروسة ومتفق عليها مبدئيا، حيث سيتم تضمين هذه المشاريع في الخطط التنفيذية السنوية للجهات المنفذة و على أساسها سيتم رصد الموارد و المتابعة الدورية للتنفيذ مع الجهات المالكة.

5 . تنفيذ و إدارة أداء استراتيجية التنمية الوطنية:

تنطلق إدارة أداء استراتيجية التنمية الوطنية من أحد أهم المبادئ التي أكد عليها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى في خطاباته التوجيهية وهو التطوير المستمر وتحديث مؤسسات القطاع العام بهدف الوصول إلى قطاع عام متميز يتمتع بالكفاءة والشفافية ويخضع للمساءلة، و ركز سموه على ضرورة العمل على تحديد المعوّقات التي أدت إلى عدم تنفيذ بعض البرامج والمشاريع في استراتيجية التنمية الوطنية الأولى واستخلاص العبر من أجل تجنبها في استراتيجيات التنمية المستقبلية، و بناء على هذه المبادئ التوجيهية. وفي ضوء معالجة التحديات التي واجهت تنفيذ بعض مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية الأولى، تم تصميم نظام إدارة أداء استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ليوفر الأدوات اللازمة لرصد و متابعة التطور في أداء المشاريع التي تم وضعها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، من خلال معايير قياس أداء واضحة و قابلة للقياس و المقارنة، كما سيوفر النظام منظومات لقياس الأداء بطريقة دورية لقياس فاعلية أداء المدخلات (الموارد) و مدى كفاءة التنفيذ (الإجراءات) ومدى تحقيق الأثر المرجو (قياس النتائج) أنظر الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) **آلية متابعة تنفيذ برامج استراتيجية التنمية الوطنية الثانية**

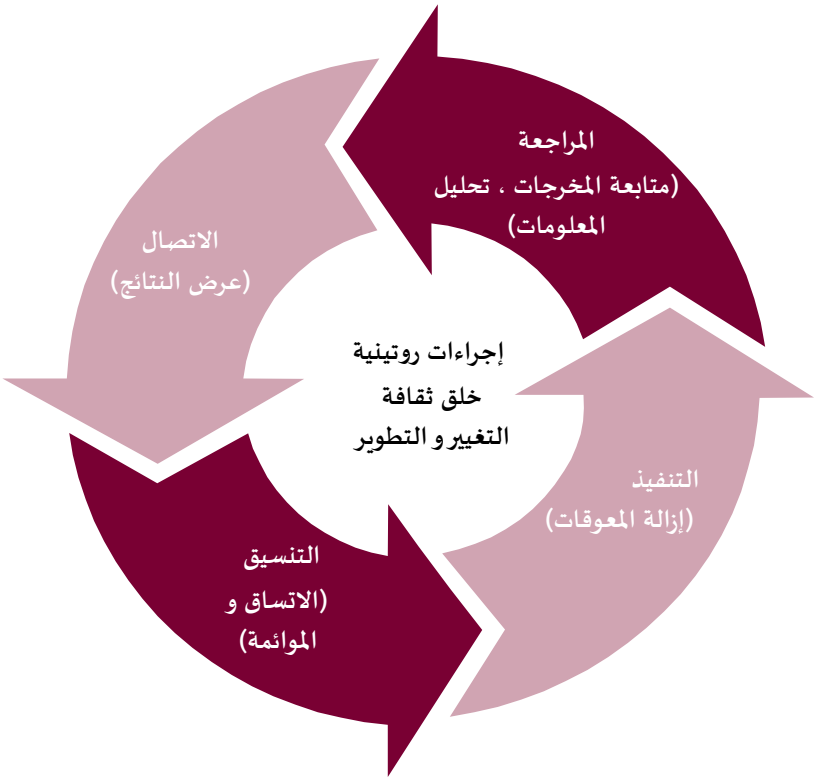

6. جهود دولة قطر في مجال الإحصاء

فيما يتعلق بجهود الدولة في مجال الإحصاء، تمت الاستجابة لدعوة شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، وانضمت قطر إلى المشروع العالمي بشأن أجندة التحول في الإحصاءات الرسمية، الذي يهدف إلى إحداث تحول وتحديث كبيرين في النظام الإحصائي الوطني، وتمكينه من جمع ومعالجة وتحليل ونشر كمية غير مسبوقة من المؤشرات الإحصائية التقليدية وغير التقليدية المصنفة وفقاً للعديد من التصانيف، بغية الإيفاء بمستلزمات أجندة التنمية المستدامة من المؤشرات التي تم الاتفاق عليها في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لرصد التقدم في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030. كما أخذت الوزارة على عاتقها تنفيذ مشروع التحول في الإحصاءات الرسمية بالتعاون مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعربية، وتم إشهاره في 30 أبريل 2017. وتشتمل هذه الأجندة على خريطة طريق تهدف إلى توفير مؤشرات

اجندة التنمية المستدامة 2030 بغية استخدامها في رصد تنفيذ الأهداف وإعداد التقارير الوطنية والدولية . وتعتمد على ما يلي :

- التنسيق والشراكة بين مكونات النظام الإحصائي الوطني
- الإتصال والدعوة
- بناء نظام متكامل لجمع ومعالجة ونشر البيانات
- الإبتكار باستخدام التكنولوجيا ومصادر البيانات الجديدة
- بناء القدرات وحشد الموارد

الشكل رقم (2)

محركات عملية تحول النظام الإحصائي في دولة قطر

المتطلبات الناشئة	تكاليف إعداد الإحصاءات	مصفوفات جديدة	ثورة البيانات
تمييز المستخدمين	الجودة مقابل الموارد	العولمة	التحول الرقمي
رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	خفض الموازنات	التنمية المستدامة	مصادر جديدة للبيانات
الالتزام بالمواعيد	خفض أعباء الاستجابة	الارتباطات الجغرافية المكانية	المنافسة بين مزودي البيانات

جهود دولة قطر في تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030

1 القضاء على الفقر

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

تبنت دولة قطر نهج التنمية المستدامة من خلال وضع الرؤية الوطنية 2030 التي اعتمدتها الدولة عام 2008 كخارطة طريق لاستراتيجيات التنمية الوطنية متوسطة المدى والمرتكزة علي التنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية والبيئية. وقد سعت الرؤية الوطنية لدولة قطر آنذاك إلى وضع إطار للتنمية يتسق بقدر الامكان مع الأهداف الإنمائية للألفية. وستستمر دولة قطر في جعل أولويات استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022 متوائمة مع أجندة التنمية المستدامة 2030. وتتطلع الرؤية الوطنية الي تحويل قطر إلى دولة متقدمة بحلول 2030 قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل. وقد اكملت دولة قطر بنهاية عام 2016 تنفيد استراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011- 2016 وانتهت من إعداد الاستراتيجية الثانية 2017- 2022.

وقد بادرت وزارة التخطيط التنموي والاحصاء بمراجعة شاملة لجميع قطاعات الاستراتيجية الوطنية الأولى للتنمية في منتصف المدة خلال الفترة 2013-2014، بالتعاون مع البنك الدولي وبمشاركة واسعة من الخبراء بالأجهزة المنفذة وأصحاب المصلحة لتقييم التقدم المحرز وتحديد معوقات التنفيذ والتحديات واقتراح الإجراءات لمعالجتها. ونوجز فيما يلي أهم الملامح من استراتيجيات التنمية الاجتماعية المتضمنة للهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله.

استهدفت الاستراتيجية الوطنية لدولة قطر2011-2016 معالجة قضايا الفقر من منظور وقائي وحمائي في إطار تنموي شامل يربط بين الحماية والوقاية من الفقر، وخلق بيئة تمكينية لإدماج المجموعات الضعيفة ، وتوسيع المشاركة المجتمعية في تنفيذ مبادرات وبرامج التنمية المستدامة. وقد التزمت الاستراتيجية الوطنية الأولى ببناء نظام للحماية الاجتماعية يعمل علي توفير حياة اجتماعية كريمة للمواطنين ويثمن مساهماتهم المجتمعية، من خلال بناء نظام الحماية الاجتماعية لتحقيق ثلاثة نتائج قطاعية واسعة هي:

1-ارساء نظام حماية اجتماعية متكامل.
2- بناء بيئة تمكينية لإدماج المجموعات الضعيفة في المجتمع وفي قوة العمل.
3-توسيع قاعدة المشاركة من خلال بناء الشراكات الذكية.

الإنجازات

أوضح تقرير المراجعة بالنسبة للنتيجة القطاعية الأولى مايلي:

1. ارتفع الدخل الحقيقي للأسرة المعيشية لأكثر من الضعف، وارتفع عدد القطريين المشاركين في برنامج الأسر المنتجة من 220 أسرة عام 2008 إلى 587 عام 2012.

2. تقلصت فروق الدخل بين الأسر المعيشية القطرية على مر الزمن، حيث بلغ معامل جيني (Gini) والقائم على الدخل المعادَل 0.273 في عام 2012-2013 مقارنة مع 0.293 في عام 2006-2007. كما ظل معدل فقر الدخل النسبي دون تغيير إلى حد كبير مع مرور الزمن، ولكن زادت نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية منخفضة الدخل من 13.4% إلى 15.2% في الفترة 2007 - 2013[2].
3. ارتفع الإنفاق العام على الإعانات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 0.05% عام 2008 إلى 0.14% عام 2015. وتشير بيانات وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية إلى ارتفاع إعانات الضمان الاجتماعي بنسبة 200% عام 2014 مقارنة بعام 2013 وارتفاع عدد المنتفعين من الإعانات إلى الضعف بين عام 2007 وعام 2015 .

وعلى مستوى النتيجة القطاعية الثانية فقد خطت قطر خطوات كبيرة نحو تعزيز حقوق المجموعات الضعيفة وإدماجهم في المجتمع وفي قوة العمل وخاصة في مجالي التوظيف والتعليم[3]. من أهم الإنجازات في هذا الشأن:

1. تخطى عدد الأسر في برنامج الأسر المنتجة هدف استراتيجية التنمية الوطنية المحددة بزيادة 50% من 200 أسرة عام 2008 إلى 587 اسرة وبنسبة تقارب 200% في عام 2012[4].
2. تم احراز تقدم في تزويد الأشخاص ذوى الإعاقة بالدعم والوسائل التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم وخاصة في مجالات التعليم والتوظيف، إلا أن مستويات التعليم والتوظيف للأشخاص ذوى الإعاقة تظل أقل من عموم السكان. وبالإمكان تحقيق نتائج أفضل إذا ما تم تطبيق القانون الحالي والذي ينص على ألا يقل معدل توظيف ذوى الإعاقة عن 2%.[5]

أما بالنسبة للنتيجة القطاعية الثالثة التي تسعى إلى توسيع قاعدة المشاركة من خلال بناء الشراكات الذكية، فقد تم إكمال خطوات أساسية لتطوير إطار الشراكات مثل إجراء مسح حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتنظيم عدد من المؤتمرات حول الحماية الاجتماعية. وتحديد المؤشرات الرئيسية لقياس المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد شهدت فترة تنفيذ خطة استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 تعاظما لدور منظمات المجتمع المدني في مختلف مناحي العمل الاجتماعي، من خلال الجهود المميزة لمنظمات المجتمع المدني مثل مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، ومؤسسة قطر للعمل الاجتماعي، والعديد من الجمعيات الخيرية التي تساهم في دعم الحماية الاجتماعية في قطر. ونظرا لازدياد التحديات التي تواجه القيم التقليدية للتماسك الأسري نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في قطر ، وما قد يترتب عليها من إضعاف للدور التكافلي للأسرة القطرية، أصبح من الضروري الاستمرار في سياسة توسيع قاعدة المشاركة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تعزيز الحماية الاجتماعية .

---

[2] استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 ، مراجعة منتصف المدة- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2014.

[3] المصدر: تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر –وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2015.

[4] مراجعة منتصف المدة- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2014.

[5] المصدر: تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر 2015- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

التحديات

تتمثل أهم التحديات الرئيسية التي تم تحديدها في هذا القطاع، والتي سعت استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية إلى التغلب عليها بما يلي:

- ضعف نظام وتنسيق تنفيذ مشاريع استراتيجية الحماية الاجتماعية، وغياب نظام يراجع تشريعات الحماية الاجتماعية بانتظام.
- قلة عدد مراكز التدريب والتأهيل المخصصة للجماعات الأقل حظاً والمعرضة للمخاطر.
- عدم وجود قاعدة بيانات منهجية تعتمد على أدلة لقياس الحماية الاجتماعية.
- عدم وجود آلية لمطابقة العرض والطلب على الوظائف للجماعات الأقل حظاً والمعرضة للمخاطر.

٢

القضاء التام على الجوع

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

ايمانا من دولة قطر بأهمية الامن الغذائي قامت بإنشاء برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي عام 2011. وعملت على زيادة منظومة الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي المحلي ومن خلال استثماراتها في بعض الدول ، حيث تم تلبية نحو 12.7% من احتياجات دولة قطر من الأمن الغذائي عام 2014. هذا وقد دعت استراتيجية التنمية الوطنية (2017-2022) إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي بنسب متفاوتة من الإنتاج الحيواني والسمكي.

الإنجازات

1. صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (13) لسنة 2013م بإنشاء وتشكيل اللجنة الفنية لتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في مشروعات الأمن الغذائي ،والتي تختص بوضع آليات تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في التنمية، وبصفة خاصة في مشاريع الأمن الغذائي، وكذلك تحديد أوجه الدعم الحكومي للقطاع الخاص للقيام بدوره التنموي. ،
2. وضع الخطة الوطنية للآمن الغذائي في دولة قطر في عام 2013 والتي تعمل على تطوير استراتيجية طويلة الأجل تمكن دولة قطر من زيادة إنتاجها المحلي من الغذاء بصورة كبيرة خلال العقود القادمة، بالإضافة إلى تعزيز أمن وارداتها من باقي الأغذية، كما يقوم برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي بالعمل على تطوير الزراعة بالاعتماد على التكنولوجيا، وتكريس الموارد المائية، وإشراك المؤسسات الخاصة، وبناء الإمكانات.
3. إنشاء شركة حصاد عام 2008 التي يبلغ رأسمالها نحو (3) مليار ريال قطري، وتستثمر في استراليا نحو (500) مليون ريال قطري في المواشي والحبوب (القمح والشعير). وهي بصدد الاستثمار في كندا وتركيا والسودان. كما أن لها استثمارات في باكستان (الأرز) والهند وسلطنة عمان لسد جزء من احتياجات الدولة الخارجية من بعض المواد الغذائية. وتركز إنتاجها على خمسة منتجات تغطي حاجة السوق المحلي وهي الحبوب والسكر والأرز واللحوم والدجاج والأعلاف .
4. عملت مزارع الشركة العالمية لتطوير المشاريع عبر برنامج أجريكو على استبدال الزراعات التقليدية بأخرى حديثة - الهايدروبونك - والتي تزرع نباتاتها في مساحات محدودة من الأراضي وتوفر 80٪ من استهلاك المياه.
5. احتلت دولة قطر المرتبة الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي، والمرتبة الـ20 عالمياً من بين 113 دولة في مؤشر الأمن الغذائي الصادر عن مؤسسة «ألبن كابيتال» البحثية في تقريرها السنوي حول صناعة الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي.. وأوضح التقرير أن حكومة قطر تبقى عازمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 40% بحلول عام 2030 كجزء من برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي الذي بدأ في عام 2008 .

التحديات :

تواجه منظومة الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي في دولة قطر عددا من التحديات أهمها:

1. النمو السكاني المتزايد، حيث تضاعف عدد السكان في ثماني سنوات (من نحو.4.1 مليون نسمة عام 2008 إلى قرابة 2.6 مليون نسمة عام 2016) أي بمعدل نمو سنوي في المتوسط قدره 7.7% خلال تلك الفترة، مقرونا بارتفاع الدخل المتاح، وارتفاع عدد السائحين، وأسلوب الحياة الحضري المتزايد، وتفضيلات المستهلكين .
2. طبيعة المناخ الجاف والحار ، حيث الحرارة العالية، وملوحة المياه الجوفية المتزايدة وندرتها، إلى جانب الأراضي القاحلة، ونقص المياه العذبة.
3. محدودية المساحة القابلة للزراعة والبالغة نحو 650 كيلو مترا مربعاً (65 ألف هكتار)، أي ما يعادل 6% من المساحة الإجمالية للدولة، مقرونة مع تدني الإنتاج الزراعي وعدم استنباط أصناف ملائمة للطقس، مما يقلل من المساهمة في الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ضعف مواكبة البنية التسويقية لمعدل النمو في الإنتاج الزراعي المحلي. وقلة موارد المكونات العلفية في البلاد.
4. محدودية الاكتفاء الذاتي من منظومة الإنتاج الحيواني (12%) والسمكي (45%) عام 2016، نظرا لضعف مساهمة قطيع الثروة الحيوانية المحلي في الأمن الغذائي، ولمحدودية مناطق الصيد واستنزاف المصايد السمكية ومخزونها، وكذلك ندرة المزارع السمكية التجارية التي تساهم في زيادة الإنتاج السمكي المحلي. ومحدودية توفر بعض التجهيزات والخدمات الضرورية لسفن الصيد في بعض موانئ الصيد. وأخيراً عدم وجود صناعات سمكية تحويلية تساهم في تنويع وزيادة المنتجات السمكية.

٣ الصحة الجيدة والرفاه

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

سعيا لتحقيق الأهداف التي حددها الدستور الدائم لدولة قطر ورؤيتها الوطنية في القطاع الصحي، أعدت الدولة استراتيجيتين لتطوير قطاع الصحة ضمن استراتيجيتي التنمية الوطنية الأولى 2011-2016 والثانية 2017-2022 تتسقان مع الأهداف المذكورة. وتتمثل تلك الأهداف في بناء نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدماته بأعلى معايير الجودة من خلال مؤسسات صحية عامة وخاصة، توجهها سياسة صحية وطنية، ويغطي جميع جوانب الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية، ويعتني بالصحة البدنية والنفسية على حد سواء، مع الأخذ بالاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء والأطفال، ويعمل على بناء كوادر وطنية قادرة على تقديم أفضل الخدمات الصحية، مع أن التزام الدولة بتوفير التمويل اللازم للمحافظة على صحة المواطنين لا يلغي مبدأ الشراكة في تحمل تكاليف الرعاية الصحية.

وتنفق دولة قطر بسخاء على الرعاية الصحية لجميع سكانها. وتوفر الدولة الرعاية الصحية بمستوياتها الثلاثة للجميع برسوم زهيدة مقارنة بأي نظام صحي آخر ، كما توفر الأدوية بنسبة تتراوح بين 10% و20% من تكلفتها. وكما هو متوقع، مع الزيادة الكبيرة في عدد سكان قطر خلال فترة 5 سنوات بأكثر من 1.7 مليون نسمة، واصل الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة ارتفاعه كقيمة إجمالية وللفرد. وقد بلغ الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية في عام 2014/2013 نحو 12.7 مليار ريال قطري (3.5 مليار دولار) بزيادة قدرها 28% عن عام 2013/2012، ثم ما لبث أن ارتفع إلى 4 مليارات دولار في عام 2015/2014. وواصلت حصة الحكومة من الإنفاق على الرعاية الصحية ارتفاعها منذ عام 2010 حيث بلغت 89% في عام 2014، وهي حصة تزيد عن معدل إنفاق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ب 17 نقطة مئوية. وتطور الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية للفرد من 2719 دولار سنويا في عام 2010 إلى 3753 دولار في عام 2014 .

إنجازات استراتيجية قطاع الصحة 2011-2016

حققت هذه الاستراتيجية عددا من الإنجازات المهمة على صعيد تطوير قطاع الصحة في قطر بالنسبة لبناء النظام الصحي المتكامل ولتطوير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية.

1. تم تعزيز حوكمة نظام الرعاية الصحية وبناء نظام أكثر توازنا من خلال زيادة فرص الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية وإلى المراكز المجتمعية، وترخيص جميع العاملين في الرعاية الصحية في القطاع الخاص عبر المجلس القطري للتخصصات الصحية، وتعزيز التكامل بين الجهات العامة والخاصة التي تقدم الخدمات الصحية، وإحراز تقدم على صعيد خطة بناء قوة عمل فاعلة، وتعزيز تدريب العاملين الصحيين.
2. وفي مجال الرعاية الوقائية. تطورت وسائل الكشف المبكر عن الأمراض، وتراجعت معدلات الوفيات لمن تجاوزوا سن الستين والمرتبطة بأمراض السكري والقلب والأوعية الدموية والصدمة، وتم تشجيع الجمهور على ممارسة سلوكيات صحية، وتحسين الشفافية على صعيد حقوق المرضى ومسؤولياتهم .

3. أما في مجال الرعاية العلاجية، فقد تم تطوير خدمات رعاية الحالات الطارئة والمستعجلة، وافتتاح 6 مراكز جديدة للرعاية الصحية الأولية، وافتتاح أول مركز لخدمات الصحة النفسية المجتمعية في نوفمبر 2014 .
4. تم تعميم برنامج " نحن أطفال أصحاء " وبرنامج " الصحة في مكان العمل "، وإنشاء 5 عيادات للإقلاع عن التدخين مطلع عام 2015، والحد من مخاطر زواج الأقارب، والتوسع في بناء المستشفيات التخصصية والتي كان آخرها افتتاح مركز علاج الأمراض السارية. وبنهاية عام 2016 تحققت معظم مشاريع الاستراتيجية ومخرجاتها بنسبة 80%.

التحديات التي واجهت قطاع الصحة في الفترة 2011-2016

واجهت الاستراتيجية الأولى لقطاع الصحة عدة تحديات نوجزها كالتالي :

1. تحويل نموذج الرعاية الصحية من التركيز على الاستشفاء إلى التركيز على نموذج الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية الذي يقدم سلسلة متصلة ومتكاملة من الخدمات الصحية.
2. زيادة انتشار الأمراض غير السارية بما فيها الأمراض المزمنة، والأمراض المرتبطة بأسلوب الحياة والسلوك غير الصحي
3. مجاراة نظام الصحة لعدد السكان المتزايد والمتغير بسرعة، مما يزيد الطلب على الخدمات الصحية بما يفوق طاقة النظام على تلبيتها.
4. النقص في قوة العمل العالية الجودة في القطاع الصحي.
5. نقص القدرات المعلوماتية والفجوة في الإحصاءات والبيانات الصحية.

استراتيجية قطاع الصحة 2017-2022

حددت الاستراتيجية الثانية لقطاع الصحة 2017-2022 نتيجة رئيسية تدور حول استدامة الرعاية الصحية وتحسينها ، وهي "صحة محسنة لسكان قطر، وتلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة من خلال نظام صحة متكامل يهدف إلى تحقيق صحة أفضل ورعاية أفضل وقيمة أفضل للجميع". واعتمدت الاستراتيجية الثانية في بنائها على إنجازات الاستراتيجية الأولى وعلى الدروس المستفادة منها، ووضعت أولويات جديدة مبنية على 3 ركائز رئيسية هي صحة أفضل ورعاية أفضل وقيمة أفضل. وتهدف ركيزة صحة أفضل إلى تحسين صحة السكان عبر التعاون مع المجتمعات المحلية والأفراد لتحديد احتياجاتهم وتنفيذ البرامج اللازمة لتعزيز الحياة الصحية. وتهدف ركيزة رعاية أفضل إلى إتاحة خدمات الرعاية الصحية للمواطنين في الوقت والمكان المناسبين، على أن يتم تقديم هذه الخدمات بشكل متكامل ومنسق. وتعتبر ركيزة قيمة أفضل الإنفاق على الصحة بمثابة استثمار يحقق عائدات من خلال تحسين الخدمات الصحية وتقديم قيمة أفضل للمرضى.

ونظرا لاستمرار التحديات الصحية التي واجهت استراتيجية قطاع الصحة الأولى 2011-2016، لاسيما ضعف انتشار اتباع أسلوب الحياة الصحية بين المواطنين والمقيمين واستمرار عواقبه السلبية (زيادة الوزن والسمنة، والارتفاع الكبير في معدلات مرض السكري)، وتحدي بناء القدرات الوطنية في قطاع الرعاية الصحية، وتحدي بناء قوة العمل العالية المهارة والاحتفاظ بها ، وارتفاع معدلات الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق وأماكن العمل، إضافة إلى ظهور أمراض سارية جديدة حملتها العمالة الوافدة وتشكل تهديدا للوضع الصحي في قطر ، احتفظت استراتيجية قطاع الصحة الثانية 2017-2022 بالأهداف السبعة لاستراتيجية 2011-2016، لكنها ركزت على 7 فئات سكانية ذات أولوية لقطاع الصحة هي : أطفال ومراهقون أصحاء، صحة المرأة من أجل حمل صحي، صحة وسلامة العاملين، الصحة النفسية والعافية العقلية، تحسين صحة الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة، وتعزيز الصحة والرفاه للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وشيخوخة خالية من الامراض. وحددت الاستراتيجية مؤشرات كمية لقياس مدى تحسن وضع كل فئة سكانية خلال فترة الاستراتيجية نتيجة للبرامج والمشاريع والتدخلات الصحية. وتجدر الإشارة إلى أن أهداف التنمية المستدامة 2030 اعتمدت نهج التركيز نفسه على الفئات السكانية في مجال تحسين الصحة العامة.

٤
التعليم
الجيد

الهدف الرابع : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

حرصت دولة قطر على توفير التعليم لكافة الأطفال على أرضها، وقد تمثل ذلك في مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها، فقد نص الدستور القطري في المادتين 25 و 49 على أن التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه"، وأن "التعليم حق لكل مواطن. وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة".

كما أقرت الدولة إلزامية التعليم بالقانون رقم 25 لسنة 2001، والمرسوم بقانون رقم 37 لسنة 2002 الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم، والذي ينص في مواده على تحقيق جودة التعليم بما يلبي احتياجات الدولة من خلال توفير نظم تعليمية متنوعة وبديلة تعزز الإبداع والتميز التعليمي، والمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل في عام 2005، والتي ترتبط المواد 28 و 29 و 30 منها بالتعليم وأوقات الفراغ والأنشطة الثقافية. كما تم إعداد الخطة الوطنية للتعليم للجميع 2003 وفقاً لأهداف التعليم للجميع الستة المعتمدة في منتدى داكار في نيسان/أبريل 2000، وهناك ارتباط وثيق بين أهدافها والأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم وكذلك أهداف التنمية المستدامة.

الإنجازات

أكدت رؤية قطر الوطنية 2030 على الانتقال إلى اقتصاد معرفي ومتنوع وتنافسي بوصفه عنصر تمكين للتقدم الاجتماعي وقاطرة للتحول الفردي والاقتصادي. وتتطلع استراتيجية قطاع التعليم والتدريب (2011-2016) و (2017-2022)، المستوحاة من رؤية قطر الوطنية 2030، إلى تأسيس نظام تعليمي رفيع المستوى يجمع بين الجودة وسهولة الوصول والكفاءة والفعالية والتنوع وتعدد الخيارات. ومن أهم منجزات استراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2011-2016 ما يلي:

1. وضع الإطار الوطني للمؤهلات.
2. وضع أنظمة ضمان جودة التعليم العالي بما في ذلك الموافقة على إنشاء مكتب المؤهلات والاعتماد.
3. تطوير إطار وطني شامل للمناهج الدراسية مخصص للمدارس الحكومية، يسمح هذا الإطار بوضع مناهج دراسية أكثر تواؤماً، ويراعي الفروق الفردية بشكل أكبر ضمن عمليات التعلم، كما يشمل تضمين كفايات القرن الـ 21 عبر كافة المناهج الدراسية.
4. التوسع في فتح فروع للجامعات العالمية داخل الدولة من خلال مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وإنشاء كلية المجتمع لتنويع التعليم الجامعي؛
5. تأسيس مركز التدريب والتطوير التربوي وذلك بغية توسيع وتحسين جودة فرص التطوير المهني المقدمة للمعلمين و قادة المدارس.
6. افتتاح أول مركز للطفولة المبكرة (مركز بدايات) بتمويل حكومي.
7. إنشاء إدارة الطفولة المبكرة وإدارة التربية الخاصة ورعاية الموهوبين.
8. ارتفاع نسب التحاق القطريين بمؤسسات التعليم العالي (تفوق هذه المستويات المقاييس الإقليمية).

9. توفير خدمات للطلاب ذوي الإعاقات كافتتاح مركز رؤى في أبريل من عام 2015، من أجل إجراء تقييمات تعليمية للطلاب، وافتتاح أول روضة أطفال مخصصة للطلاب المحتاجين للدعم التعليمي الإضافي في شهر سبتمبر من عام 2015.

نتيجة لهذه الإنجازات بلغت نسبة الالتحاق الصافية خلال السنة الدراسية 2014-2015، 66.3% للبنات مقابل 65.9 للذكور في مرحلة التعليم قبل الابتدائي مبينة عدم وجود فوارق كبيرة بين الجنسين في هذا المستوى من التعليم مع تفوق بسيط لصالح البنات.

أما من مرحلة التعليم الابتدائي إلى الثانوي فقد بلغت نسب الالتحاق الصافية 89.4% للمجموع و86.6% للذكور 90.3% للإناث خلال السنة الدراسية ذاتها.

وقد سجل الطلاب القطريين نسبة التحاق إجمالية بالتعليم العالي بلغت 72% مع تفوق البنات بما يزيد على الضعف حيث سجل الذكور 45% مقابل 99% للإناث خلال السنة الدراسية ذاتها.

وبلغ الإنفاق الحكومي على التعليم نحو 25 مليار ريال قطري في السنة الدراسية 2015/2014 وهو ما يمثل 11% من موازنة الدولة للسنة نفسها، وهي نسبة ظلت مستقرة خلال السنوات الخمس الماضية.

التحديات

على الرغم من النتائج التنموية التي حققتها استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 في سبيل بناء المعرفة التي تحتل أهمية كبيرة في تحقيق غايات ركيزة التنمية البشرية، التي تشكل إحدى ركائز رؤية قطر الوطنية 2030، فلا تزال دولة قطر تواجه تحديات من أهمها :

(ا) ضعف دافعية الطلاب نحو التعلم ومتابعتهم الدراسة مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض مستويات الإنتاجية لدى القوى العاملة.

(ب) عدم قدرة تنمية رأس المال البشري على مجاراة متطلبات سوق العمل وأولويات التنمية الوطنية، حيث إن الخيارات المتعلقة بالتدريب التقني والمهني لم تثبت قدرتها على جذب المواطنين القطريين والاحتفاظ بهم.

(ج) ضعف إعداد وتأهيل العديد من خريجي التعليم العالي لتلبية متطلبات القطاع الخاص والذي يتعين عليه استيعاب المزيد من القطريين بهدف تسهيل عملية انتقال البلاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

(د) الحاجة إلى رفع نسبة الملتحقين بتخصصات العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا التي بلغت (42%) في السنة 2014- 2015 من خريجي الجامعات في قطر.

5
المساواة بين
الجنسين

الهدف الخامس، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

على صعيد تحقيق هذا الهدف ، تضمنت استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 منهجا متكاملا للتنمية الاجتماعية للنهوض بالبنية الاجتماعية وتطويرها من خلال تبني وتنفيذ استراتيجيات قطاعية شملت سياسات وبرامج اجتماعية متكاملة للتماسك الأسري وتمكين المرأة، والحماية الاجتماعية. وأتاحت الاستراتيجية للمجتمع المدني والقطاع الخاص فرصة المشاركة الفعالة مع الحكومة في تنفيذ استراتيجية التنمية الاجتماعية، والتأكيد على التزامات قطر الدولية تجاه الاتفاقيات الدولية من خلال مصادقتها على اتفاقية حقوق الطفل عام 1995، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2008، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 2009.
وعالجت استراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011-2016 قضايا المساواة بين الجنسين من خلال تخصيص الهدف الاستراتيجي المعني بتمكين المرأة وعملت علي تحقيق نتيجتين قطاعيتين هما:

1. تحسين الدعم المقدم للأسر العاملة، لاسيما النساء.
2. زيادة عدد النساء في مراكز القيادة وصنع القرار السياسي والحد من تنميط أدوار ومسؤوليات المرأة.

الإنجازات

هدفت استراتيجية التنمية الوطنية إلى زيادة نسب المشاركة النسائية في القوى العاملة وفي مواقع القيادة وصنع القرار في المجتمع القطري. ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف دون مؤازرة النساء العاملات والباحثات عن العمل كي يزاولن وظائفهن بكفاءة مع كفالة الرفاه البدني والوجداني لأطفالهن وللمعالين الآخرين في الأسرة. ففي مجال زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة تحققت الإنجازات التالية:

1. اتخاذ تدابير لتوفير البيئة الداعمة لخلق توازن بين مسؤوليات عمل المرأة والحياة. ويتكون هذا المشروع من ثلاثة أنشطة رئيسية هي، تأسيس دور حضانة ورياض أطفال في أمكان العمل والتوسع في تأسيس دور الحضانة ورياض الأطفال الخاصة والعامة ذات النوعية العالية مع مراجعة التشريعات المتعلقة بدور الحضانة ورياض الأطفال؛ اعتماد إجراءات عمل صديقة للأسرة مشتملة على الوقت المرن، العمل الجزئي، والاجازة الخاصة (تشمل مراجعة مزايا اجازة الأمومة)؛ زيادة الوعي بالمسؤولية المشتركة بين أفراد الأسرة والأزواج من خلال المراكز الاستشارية.

2. ارتفع عدد دور الحضانة المسجلة من اثنتين فقط عام 2009، إلى 90 في عام 2012.
3. تم إصدار القانون رقم 1 لسنة 2014 بشأن تنظيم دور الحضانة. ومن السمات النوعية التي يحتويها هذا القانون تفويض دور الحضانة بالاحتفاظ بكادر نسوي دائم مكون من مشرف عام، ومشرف مساعد، ومتخصص تغذية، ومربية/ممرضة، و طبيب زائر.

4. من أهم التشريعات الداعمة لتمكين المرأة على المستوى الوطني إجراء تعديلات جوهرية على قانون الموارد البشرية لعام 2009 والتي عززت من البيئة الداعمة لخلق التوازن بين عمل المرأة ومسئوليات الحياة الأسرية. وهنالك مؤسسات تساهم في دعم مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات في مجال قضايا المرأة أبرزها المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي.

وبالنسبة للتقدم المحرز في مجال تحقيق النتيجة الثانية وهي زيادة عدد النساء في مراكز القيادة وصنع القرار السياسي والحد من تنميط أدوار ومسؤوليات المرأة تحققت الإنجازات التالية:

1. ارتفع عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية في القطاعين العام والخاص بنسبة 30 في المئة عن عام الأساس 2008.
2. ارتفعت نسبة النساء القطريات في المناصب القيادية في المؤسسات/الشركات الحكومية، من 12% في سنة 2011 إلى 24.4% في سنة 2013. وفي القطاع المختلط من 7.8% إلى 15.9%، وفي القطاع الخاص، من 8.4% في إلى 17% خلال الفترة نفسها.
3. تشغل النساء 30 في المئة من منصب مدير في منظمات المجتمع المدني في قطر .

وعلى صعيد إحداث التغيير في التصورات النمطية السائدة عن المرأة، تم تحديد ثلاثة أنشطة رئيسة هي:

1. مراجعة وتطوير التشريعات لإزالة العقبات التي تعترض النساء.
2. تطوير برامج إعلامية توعوية وتعليمية على القنوات الرسمية لتعزيز صور إيجابية عن النساء كشريكات عمل مهنيات وتقديم برامج تعليمية للفتيات الصغيرات.
3. تشجيع منظمات المجتمع المدني والجمعيات لدعم شؤون النساء. وقد تم إجراء مراجعات تشريعية واسعة لإزالة العقبات التي تعترض النساء، سواء من خلال اللجان القانونية أو من خلال الفعاليات.

التحديات

- على الرغم من هذا الاتجاه الصاعد، لاتزال مشاركة المرأة في القيادة ومواقع صنع القرار ضعيفة بوجه عام، إذ تمثل 6 في المئة فقط من إجمالي قوة العمل النسائية القطرية.
- ما يزال هناك العديد من التحديات التي تعيق هدف تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين لعل أبرزها صعوبة تغيير المفاهيم الثقافية الراسخة في المجتمع القطري المحافظ.
- على الرغم من التزام قطر بالاتفاقات والمعايير الدولية لأفضل الممارسات تطوراً نحو جسر الفجوة بين الجنسين، ما تزال هذه الفجوة موجودة في بعض المجالات.
- علاوة على التحديات ذات الجذور الاجتماعية، واجهت استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية المستدامة معوقات تشغيلية تمثلت في صعوبة التنسيق بين الإدارات والهيئات المنفذة للمشاريع المشار إليها، بالإضافة إلى نقص الموارد البشرية المدربة في إدارة المشاريع ونقص البيانات الحيوية لتقييم ومتابعة تنفيذ لمشاريع.

٦
المياه النظيفة
والنظافة الصحية

الهدف السادس : ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

اشارت رؤية قطر الوطنية 2030 في ركيزة التنمية البيئية إلى "ضرورة المحافظة على البيئة وحمايتها بما في ذلك الهواء والأرض والمياه والتنوع البيولوجي".

الإنجازات :

حققت دولة قطر إنجازات متعددة في هذا المجال منها :

1. يحصل سكان دولة قطر على مياه الشرب المأمونة بأسعار مدعومة
2. يحصل سكان دولة قطر جميعا على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.
3. هدفت استراتيجيات التنمية الوطنية لدولة قطر (2011-2016) إلى زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة، وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه في دولة قطر.
4. بلغت جملة مياه الصرف الصحي المعالجة نحو 194 مليون متر مكعب عام 2016 يتم استخدام نحو (56%) منها في ري المسطحات الخضراء والأعلاف، وفي التبريد.
5. لتعزيز الكفاءة والاستدامة في استهلاك المياه، حققت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) تخفيضا في نسبة الفاقد الإجمالي والحقيقي من المياه المحلاة (NRW) إلى 10٪ في سنة 2016، مقارنة بفاقد قدره 30% عام 2011. وتم تعديل قانون الترشيد رقم 26 للعام 2008 بقانون الترشيد رقم 2015/20 لوقف هدر المياه وخفض منسوب المياه الجوفية. واستخدام مصادر غير تقليدية للمياه في الزراعة الملحية، والتوسع في مد شبكات مياه الصرف الصحي المعالجة إلى نحو (800 كم).
6. التوسع في محطات المعالجة، والانتهاء من دراسة إقامة محطة لمعالجة مياه النفايات الصناعية.
7. تم تخفيض نسبة المستهلكين المعتمدين على التناكر إلى 0.17%، ودعم تركيب تقنيات حديثة تستخدم في المنازل والاستعمالات الأخرى للحفاظ على المياه.

وفيما يتعلق بقضايا البيئة والمناخ، حظي موضوع تغير المناخ باهتمام كبير في دولة قطر ، حيث عقدت الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر تغير المناخ في الدوحة وخرجت بقرارات عديدة، أبرزها إدخال تعديلات على بروتوكول كيوتو لتحديد فترة التزام ثانية خلال 2013-2020، والعمل على تقليص انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان المتقدمة بمعدل 18 % على الأقل.

التحديات :

يمكن إجمال التحديات المتعلقة بتوافر المياه وخدمات الصرف الصحي وادارتها إدارة مستدامة بما يلي :

- تفعيل الإدارة المتكاملة للموارد المائية، الأمر الذي يعمل على وضع وإنفاذ السياسات والاستراتيجيات والقوانين التي تعمل على إدارة قطاع المياه.
- تعرض الأمن المائي وإمدادات المياه للمخاطر على الأجل الطويل (تحلية المياه) بسبب الكوارث الطبيعية والتلوث والصراعات السياسية، ناهيك عن الاستغلال المفرط للمياه الجوفية الذي أدى إلى تملح وتدهور نوعيتها.
- ارتفاع الاستهلاك غير المستخدم للمياه (معدل استهلاك الفرد 550 لترا/يومياً من المياه الصالحة للشرب عام 2015) في ظل تزايد النمو السكاني، وارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ارتفاع التكاليف المالية لإمدادات المياه لتلبية احتياجات عدد السكان المتزايد والسياحة وتغير نمط الحياه، مما يخلق عبئاً حاليا على مالية الحكومة (التعرفة لا تعكس التكلفة الحقيقية).
- الآثار البيئية لاستنزاف المياه الجوفية والتحلية مما يزيد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون وارتفاع منسوب المياه الأرضية في قطر، ويهدد رفاهية الأجيال القادمة.
- استمرار زراعة محاصيل عالية الاستهلاك للمياه (الأعلاف) في ظل غياب التسعيرة (التعرفة) الفاعلة لاستغلال المياه الجوفية مما يحول دون استدامة المياه الجوفية.
- غياب الكفاءة في استخدام الطاقة المتجددة في قطاع المياه (إنتاجاً) مما يحول دون تصدير الطاقة الحالية المستخدمة في توليد الكهرباء وإنتاج المياه.
- تزايد الآثار البيئية الناجمة عن استخدام موارد المياه الحالية: الآثار البيئية الناجمة عن تصريف رجيع مياه التحلية، تلوث الهواء الناجم عن إنتاج المياه، استنزاف وتدهور المياه الجوفية، والآثار البيئية الناجمة عن محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
- وفيما يخص الطاقة المتجددة، نلاحظ عدم انخراط المستثمرين في الاستثمار بهذا المجال وخاصة الطاقة الشمسية، بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار في الطاقة الشمسية، ودرجة الحرارة العالية، والرطوبة المرتفعة، والأشعة فوق البنفسجية، وملوحة الجو، وتراكم الغبار مما يؤثر سلبا على أداء وحدات الخلايا الشمسية وعمرها.

٧ طاقة نظيفة
وبأسعار معقولة

الهدف السابع : ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:

تتصف الطاقة المتجددة بانها طاقة نظيفة وصديقة للبيئة ولا تؤثر في مستوى درجات الحرارة ، وتتواجد بشكل دائم وتتعدد استخداماتها . ولهذا اتجهت الكثير من الدول- ومنها دولة قطر – إلى استغلال هذه الطاقة وتطوير تقنياتها اللازمة وذلك بتركيز الاستثمارات والإنفاق على مشاريع توليدها وتنميتها. كل ذلك سوف يساهم في تعزيز رفاهية الانسان ويخفف من انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون .

1-الإنجازات :

حققت دولة قطر الإنجازات التالية في مجال الطاقة:

1. تعزيز كفاءة قطاع الطاقة من خلال اتخاذ الإجراءات التي تخفض تكلفة الإنتاج الفاقد والهدر وتسعير السلع و الخدمات المتعلقة بقطاع الطاقة من كهرباء ومياه ووقود بما ينسجم مع معايير التكلفة الاقتصادية، وذلك من خلال تدقيق الكفاءة التشغيلية لجميع المنتجين المستقلين، وتنفيذ التشغيل الاقتصادي المبني على الكفاءة بواسطة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)اعتبارا من 2016/1/1، وتوحيد أسعار الغاز لمحطات الإنتاج.
2. التعجيل في اعتماد تقنيات توفير الطاقة من خلال تنفيذ قرار منع استيراد المصابيح التانجيستين غير الموفرة من خلال حملات ترشيد التوعوية، وزيادة استخدام مصابيح الليبيد المرشدة بدلا من المصابيح غير المرشدة، وتنفيذ قرار بطاقات كفاءة الطاقة لأجهزة التكييف، والانتهاء من إعداد تنفيذ النظام الخاص بالمباني الخضراء (الكود) في دولة قطر وجاري العمل على اعتماده ومن ثم تطبيقه في مشاريع القطاعين العام والخاص.
3. توفير خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة لجميع سكانها بتكلفة ميسورة، حيث نهجت مبدأ التسعير الاقتصادي الأمثل للسلع المتعلقة بقطاع الطاقة من مياه وكهرباء ووقود، وذلك من أجل التحفيز على الاستخدام الأمثل لها والابتعاد عن الإفراط في استهلاكها وتبذيرها، وبالتالي إطالة أمد توفرها وإتاحتها.
4. تشكل الموارد الطبيعية المتجددة مصدرا مهما يعول عليه في تأمين احتياجات الاقتصادات المحلية من مصادر الطاقة البديلة والنظيفة بيئيا و الأقل كلفة و الأكثر عائدا، مما يقلل من استنزاف الموارد الطبيعية الناضبة ويديم أمدها. و تعتبر دولة قطر من الدول التي تبنت عدة مبادرات في مجال الطاقة المتجددة، منها تبني مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع مشاريع الأبنية الخضراء التي تستغل الطاقة الشمسية. كما قامت المؤسسة بتدشين مشروع نظام توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في المدينة التعليمية، وهي قادرة على إنتاج 1,68 ميجاواط من الطاقة، إلى جانب إنشاء مركز لمراقبة الطاقة في مؤسسة قطر.
5. تقوم شركة قطر لتقنيات الطاقة الشمسية بتوليد الطاقة الشمسية من خلال إنتاج 8 آلاف طن سنوياً من البولي سيليكون عالي الجودة بهدف تلبية الطلب العالمي المتزايد على مصادر الطاقة الشمسية.

6. وقعت شركة الكهرباء والماء القطرية اتفاقية مع شركة مصدر الاماراتية ونبراس القطرية تهدف إلى إقامة علاقة عمل مشتركة في مجال تطوير مشاريع الطاقة المتجددة والمستدامة. كما تقوم وزارة الطاقة والصناعة بوضع وتنفيذ استراتيجية للطاقة المتجددة شاملة سياستها ومظلتها القانونية. وكذلك إنشاء لجنة خاصة بالطاقات المتجددة في وزارة الطاقة والصناعة بهدف تنسيق كافة المبادرات المتعلقة بقطاع الطاقة المتجددة.

التحديات:

تواجه دولة قطر في تحولها نحو الطاقة المتجددة إلى جانب الطاقة غير المتجددة عددا من التحديات نجمل أهمها فيما يلي :

- توفير المخصصات المالية اللازمة للإنفاق على مشاريع الطاقة الشمسية التي تساهم في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في دولة قطر.
- كيفية التغلب على التقنيات اللازمة لتوليد الطاقة المتجددة وتوفير الحلول المناسبة لها.
- تعزيز التعاون وتبادل الدروس ما بين الدول المتقدمة والشركات ودول منطقة حوض المتوسط من جهة ودولة قطر من جهة اخرى حول كيفية تلبية حاجاتها من الطاقة المتجددة.
- وضع التشريعات واللوائح المناسبة لتحفيز المستثمرين والقطاعات المستخدمة للطاقة الشمسية في دولة قطر، سواء في شكل منح ودعم مالي أو حكومي، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة النظيفة.
- تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة من جهة والقطاع الخاص من جهة اخرى .

٨
العمل اللائق
ونمو الاقتصاد

الهدف الثامن : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، وتوفير العمل اللائق للجميع

أولاً: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام

اشارت رؤية قطر الوطنية 2030 إلى التحديات المتمثلة في كيفية تحقيق التوازن بين الخيارات الخمسة والتي من بينها: النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط. كما أشارت إلى محاور التنمية الاقتصادية الثلاثة وهي الإدارة الاقتصادية السليمة، والاستغلال المسؤول للنفط والغاز ، والتنويع الاقتصادي المناسب.

الإنجازات :

أثر تراجع أسعار النفط خلال العامين الماضيين في معدلات النمو المتحققة بالأسعار الثابتة، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام 2013 نحو 3.6%عام 2015، تراجع إلى 2.2%عام 2016. وبالرغم من ذلك فقد حققت دولة قطر الإنجازات التالية :

1. أحرزت دولة قطر المرتبة الثامنة دوليا في مؤشر الأداء الاقتصادي من بين 63 دولة عام 2017 في ترتيب التنافسية للكتاب السنوي الدولي للتنافسية الصادر عن معهد التنمية الإدارية. كما حققت القيمة (73.1) في مؤشر الحرية الاقتصادية عام 2017 الصادر عن مؤسسة هيريتج،
2. الإطلاق الرسمي لأنشطة جهاز قطر للمشاريع المتوسطة والصغيرة (قطر للمشاريع) والذي تم دمجه في مرحلة لاحقة مع بنك قطر للتنمية، حيث قامت الدولة بزيادة رأسمال بنك قطر للتنمية إلى عشرة مليارات ريال من أجل تقديم مزيد من الخدمات والمنتجات للقطاع الخاص.
3. صدور قانون المشتريات الحكومية الجديد عام 2015 وبدأ العمل به في شهر يونيو عام 2016.
4. تأسيس حاضنة للمشاريع القائمة على المعرفة في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا.
5. اعتماد استراتيجية المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتنفيذ عدد من الاستراتيجيات والخطط الفرعية التفصيلية الواردة فيها بهدف رفع جاهزية قطاع الاتصالات والمعلومات.
6. تنفيذ استراتيجية هيئة مركز قطر للمال، وتوسيع نطاق أنشطة أكاديمية قطر للمال والأعمال. حيث نجحت الهيئة في جذب عدد كبير من الشركات العاملة في قطاع التمويل للتسجيل لديها والتي وصل عددها إلى 307 شركة مرخصة حتى شهر يونيو عام 2016.
7. تم إنشاء شركة المناطق الاقتصادية (مناطق) التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة للإشراف على كل ما يتعلق بالمناطق الاقتصادية الخاصة في دولة قطر، وشهد عام 2015 اطلاق المنطقة الاقتصادية الأولى في منطقة "ابو فنطاس" بمساحة4 كم، و الثانية في منطقة "أم الحول" عام 2015 بمساحة قدرها 34كم، والثالثة في الكرعانة" والتي من المخطط افتتاحها عام 2018 .

القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي:

تنبثق أهمية التنويع الاقتصادي من كونه يساهم في توسيع خيارات الاقتصاد الوطني و تعزيز قاعدته الإنتاجية وتنويع مصادر دخله (تنويع محفظة الاستثمارات في الأصول الخارجية المملوكة للدولة والعوائد المتأتية عنها)، وتمكين القطاع الخاص من المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي(وتعزيز الاستثمارات المحلية والاجنبية) واستدامة الموارد الاقتصادية المتاحة والحفاظ عليها، وايجاد بيئة تمكينية داعمة لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي بكافة أبعادها المؤسساتية والتشريعية والقانونية والتنظيمية والإجرائية (1). كما تعتمد استراتيجية التنويع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص على محورين هما: الإنتاجية والتنافسية من جهة والنمو المعتمد على القطاع الخاص من جهة أخرى.

لقد تمحور التوسع في الاقتصاد خارج النفط والغاز في القطاعات التمكينية و قطاع الخدمات والسلع غير المتداولة والتي نما ناتجهما الحقيقي بمعدل سنوي قدره 10% و 10.3% في المتوسط على التوالي خلال الفترة (2011-2016) كما هو مبين في الشكل رقم (3):

الشكل رقم (3): مكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع خارج النفط والغاز

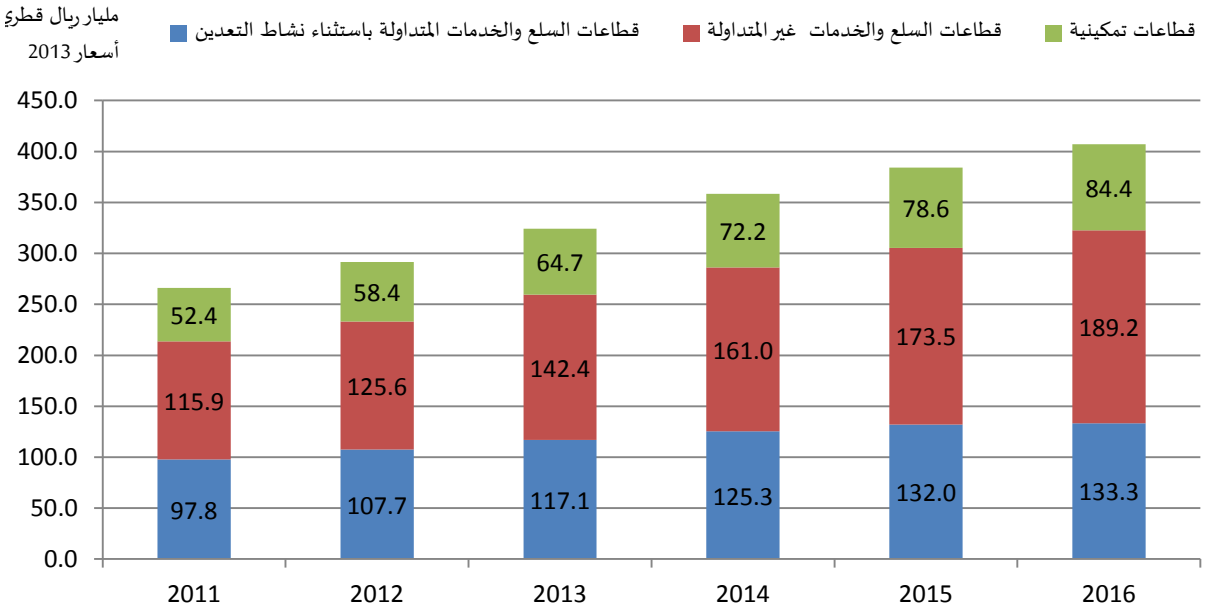

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والاحصاء

ملاحظة: تشمل القطاعات التمكينية نشاطات المرافق ، والنقل والتخزين، والاتصالات والمعلومات، والتمويل. وتشمل قطاعات السلع والخدمات المتداولة (باستثناء نشاط التعدين) نشاطات الزراعة والصيد، والصناعة التحويلية، والخدمات الاحترافية وتجارة الجملة والتجزئة. وتشمل قطاعات السلع والخدمات غير المتداولة نشاطات التشييد، وخدمات السكن والطعام و الخدمات الإدارية والخدمات الأخرى.

التحديات التي تواجه التنويع وتنمية القطاع الخاص

يواجه التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص في دولة قطر عددا من التحديات نجمل أهمها فيما يلي :

- وجود مجموعة من أوجه القصور في مجال السياسات والتي تحد من قدرة القطاع الخاص على الدخول إلى السوق المحلية والمنافسة والنمو فيها بكفاءة وفاعلية (مثل وجود مجموعة من الشركات التي تحتكر استيراد وتوزيع فئات معينة من العلامات والماركات التجارية يقيد من شروط المنافسة المحلية، والإجراءات التنظيمية البطيئة ونظام التقاضي البطيء وغير الفعال، واتجاه القطاع الخاص نحو مجالات أقل إنتاجية ولكنها أكثر ربحية) .
- تمنع اخفاقات السوق تنمية القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد القطري (اخفاقات في التنسيق و المواءمة بين الشركات التي يكمل إنتاجها بعضها بعضا. وأوجه القصور في المواءمة في السوق المحلية بين نشاطات المؤسسات المملوكة للحكومة وتلك التي تقودها الحكومة).
- تأخر أو حتى غياب نشاطات القطاعات التمكينية عن تلبية جميع احتياجات قطاعات الاقتصاد القطري (فعلى الرغم من الإنفاق العام الملموس على نشاطي قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وقطاع المرافق مثلاً فإن الوصول إلى منتجاتهما ما زال محدودا و هو مكلف جدا مما يقيد نمو قطاعات أخرى في الاقتصاد المحلي).[6]
- شح المعلومات والبيانات الكافية عن فرص الاستثمار بالدولة والتي تمكن المستثمر من إعداد خريطة طريق دقيقة لمشروعاته واستثماراته.
- عدم إنجاز تعديل قانون تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة قطر مما يعوق إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وإقامة المشاريع المشتركة.
- اعتماد القطاع الخاص بشكل رئيسي على الإنفاق العام للدولة ومشاريعها لتحريك نشاطاته ومشاريعه.
- صعوبة الحصول على الكوادر الوظيفية المناسبة لأنشطته ومشاريعه سواء من حيث التخصصات او الإعداد بسبب عدم مناسبة مخرجات التعليم والتدريب المهني.
- تعلق بعض المستهلكين بالعلامة التجارية الأجنبية وصعوبة اقناعهم بجودة المنتجات الوطنية.

ثانيا: العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

التقدم المحرز:

1. حققت دولة قطر معدلاتجيدة من المشاركة في سوق العمل، بين الذكور والإناث على السواء، حيث وصلت معدلات المشاركة (للقطريين) في القوى العاملة سنة 2015 إلى 69٪ بين الذكور و 36٪ من الإناث. وهي وإن

9. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022 . تحت الطباعة

كانت أقل من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغة 75% للذكور إلا أنها أعلى بكثير منها بالنسبة للإناث والتي بلغت 22 %[7].

2. يتركز معظم القطريين الذكور والإناث في القطاع العام (سواء الدوائر الحكومية أوالشركات الحكومية). كما تزايدت نسبة القطريين في القطاع الخاص من 7% إلى 12%[8] من مجموع القوى العاملة القطرية.
3. سعت استراتيجية التنمية الوطنية الأولى إلى زيادة حزمة المنافع الممنوحة للقطريين العاملين فيه لجعله أكثر جاذبية كمد مظلة التقاعد لتشمل بعض المنشآت العاملة في القطاع الخاص. كما تم التركيز على التوسع في برامج تدريبية عالية الجودة للقطريين.

التحديات:

رغم الإنجازات التي تمت في ظل استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 فقد شخصت استراتيجية سوق العمل 2017-2022 بعض التحديات التي تواجه القطاع وتسعى للتغلب عليها من خلال تطوير السياسات والمبادرات اللازمة. فقد ظلت إعادة التوازن الديموغرافي للسكان القطريين وغير القطريين تشكل تحدياً لا يمكن تجاوزه دون بذل جهود متضافرة لضمان توظيف أعلى جودة وإنتاجية مرتفعة للعمال الذين سيحتاجهم تنفيذ المشاريع المرتبطة باستضافة كأس العالم في عام 2022. ففي عام 2015، تركز 19.6٪ من العمالة الوافدة في المهن غير الماهرة ، في حين تركزت 51.4% في المهن شبه الماهرة، وكان يعمل نحو 29% في المئة فقط في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية أو عالية جدا . هذا ومن المتوقع أن يستمر تدفق العمالة الوافدة حتى تنتهي أعمال مشاريع البنية التحتية ذات العلاقة باستضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2022.

وتتلخص التحديات الخاصة بتوفير العمالة الكاملة بـ (1) إعادة التوازن لهيكل سوق العمل، (2) زيادة كفاءة العمل في القطاعات المختلفة، وتطوير قدرات القطريين وخاصة القطريات ذوات المستويات التعليمية العالية، (3) استقطاب العمالة الماهرة ذات الكفاءة العالية والحفاظ عليها وتطوير تشريعات العمل، (4) تحسين نظام معلومات سوق العمل.

[7] الموقع الالكتروني للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية 2014

[8] وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوة العاملة لجهاز الإحصاء في قطر، 2008 و2015 ، وقاعدة البيانات الجديدة لمنظمة العمل الدولية 2016

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار

اولا : البنية التحتية

بدايةً لابد من الإشارة إلى أن المقصود بالبنية التحتية الاقتصادية هي قطاعات النقل: الطرق البرية والموانئ والمطارات والسكك الحديدية، والطاقة ومياه الصرف الصحي المعالجة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمواد الإنشائية والخدمات اللوجستية، وقطاع الإنشاءات والتشييد (الهندسة المدنية). وقد ساهم هذا القطاع بنحو (2.6%) من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 وهي مساهمة متواضعة، وشغل القطاع حوالي (17%) من إجمالي العاملين في سوق العمل القطري وهي نسبة مرتفعة (بلغت جملة القيمة المضافة فيه حوالي 50 مليار ريال قطري، وعدد العاملين فيه قرابة 325 ألف عامل سنة 2015).

الإنجازات:

حققت دولة قطر إنجازات متعددة في هذه القطاعات الاقتصادية نجملها فيما يلي:

1. وضع واعتماد مسودات خمس خطط للتنمية المكانية للبلديات الخمس، ومخططات المراكز العمرانية (17 مخطط قيد التنفيذ) للبلديات التي تمت دراستها، وأحرز بعض التقدم في التحضير للخطة الشاملة للنقل. كما تم إعداد خطط شاملة لقطاعات البنية التحتية الفرعية وهي قيد التنفيذ الآن بالرغم من حاجتها إلى مزيد من التنسيق. بالإضافة إلى الانتهاء من إنشاء ميناء حمد سنة 2016 في مرحلته الأولى وبدء التشغيل . كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى لميناء الرويس في يناير من سنة 2015 ، وكذلك الانتهاء من بعض مشاريع الطرق.
2. إعداد دراسة حول السياسة المائية لدولة قطر سنة 2016، وذلك في إطار إعداد استراتيجية المياه لدولة قطر . كما أن العمل جار على دراسة مشروع ربط دول مجلس التعاون الخليجي بالسكك الحديدية.
3. الانتهاء من المرحلة الأولى من مترو الدوحة عام 2016 والعمل جار على استكمال كافة الخطوط استعداداً لإقامة مباريات كأس العالم عام 2022.
4. حصلت دولة قطر على الترتيب 18 دولياً وفق مؤشر البنية التحتية سنة 2017/2016 وذلك من بين 138 دولة في العالم وفق تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2016 وكذلك تحسن أداء دولة قطر وفق مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي سنة 2016 ، حيث جاء ترتيب دولة قطر (30) سنة 2016 من بين (160) دولة مقارنة بالترتيب (55) سنة 2010.
5. ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت لكل مائة شخص من (44.3) مستخدما سنة 2008 إلى (92.9) مستخدما سنة 2015 (حسب مؤشرات البنك الدولي). وذلك بسبب ارتفاع المستوى التعليمي، وتطوير خدمات الإنترنت وربط الدول بشبكة الإنترنت ذات النطاق العريض. وكذلك زيادة مؤشر انتشار استخدام الحاسوب الشخصي لكل مائة شخص من (32.2) سنة 2008 إلى (77.8) سنة 2013، نظراً لارتفاع المستوى المعيشي للسكان، والتوسع في استخدام خدمة الإنترنت في قطاعات الخدمات العامة والتعليم والتجارة والأعمال، والتوجه نحو الاقتصاد المعرفي.

التحديات:

أما بخصوص التحديات التي يواجهها قطاع البنية التحتية الاقتصادية فيمكن إجمالها بما يلي:

- حاجة قطاع النقل إلى تحديد أولويات المشاريع وحجم الاستثمارات اللازمة لها بدقة، وتحديد توقعات الطلب عليها والتنفيذ الفاعل لمشاريعها لتحقيق النقل المستدام، مقرونة بإصدار التشريعات المناسبة وتوفير البيانات والمعلومات ذات العلاقة وبناء القدرات الفنية للكوادر البشرية.
- مواجهة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للقضايا الأمنية، كالاختراقات الأمنية للمواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي والأمن المعلوماتي في القطاع المالي، وبطء مواكبة الخدمات الجديدة والتطور العالمي السريع، مثل الاتصالات الصوتية عبر بروتوكولات الإنترنت والسحب الإلكترونية وغيره.
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع الطاقة والمياه .
- قلة المواد الخام الطبيعية التي تنتجها دولة قطر والصالحة للاستخدام في الإنشاءات العامة كالطرق والجسور، والمطارات والإنشاءات المتعلقة بالمناجم والموانئ والأرصفة، وأحواض السفن وكافة الإنشاءات الأخرى عدا المباني. ولهذا شجعت استراتيجية التنمية الوطنية (2017-2022) على إعادة التدوير لتوفير مصادر أخرى للمواد الإنشائية مع المحافظة على البيئة، مصحوبة بتطوير التشريعات الخاصة بذلك.

ثانيا :تحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع:

الإنجازات:

وعلى هذا الصعيد يمكن الإشارة إلى إنجازات دولة قطر التالية:

1. تنتهج دولة قطر مناخا اقتصاديا منفتحا.
2. عملت دولة قطر (بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية) على توفير فرص استثمارية في مجالات الصناعات الدوائية والغذائية ومواد البناء الخضراء وإعادة التدوير، والبتروكيماويات والألمنيوم، وقطاع التبريد.
3. تركز دولة قطر على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقدم لها الحوافز والتمويل وتوفر البنية التحتية من خلال شركة المناطق الاقتصادية (مناطق)، وبنك قطر للتنمية.
4. قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بتطبيق نظام النافذة الواحدة لتسهيل إجراءات الاستثمار القطري والخليجي والأجنبي في الدولة.
5. تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بمراجعة قانون الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على إصدار قانون جديد.
6. توفر دولة قطر المزيد من حوافز التصنيع والمزايا النسبية مثل توافر المواد الخام، الفرص التصديرية، وجود خطط لاستثمار مناطق صناعية متطورة.
7. تقديم المناطق الصناعية الرئيسية الثلاث (منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومسيعيد الصناعية ورأس لفان الصناعية) جميع التسهيلات والخدمات والقروض الميسرة والإعفاءات للمشروعات الصناعية والخدمية بأسعار تشجيعية.

ثالثا :البحث والابتكار في خدمة التنمية المستدامة :

كانت دولة قطر سباقة في التنبه إلى استخدام البحث والتطوير والابتكار في عملية التنمية، فخصصت 2.8 بالمائة من إنفاقها الحكومي للبحث والتطوير ، وتم تطوير استراتيجية قطر الوطنية للبحوث في أبريل عام 2012، التي توفر إطاراً لأهداف البحث والتطوير الوطني، وتسهم في دفع خطط ومقاييس الأداء عن طريق توجيه قرارات استثمارية في برامج البحث والتطوير التي تعالج الأولويات الوطنية، والتقدم نحو رؤية قطر الوطنية 2030 لتصبح مركزاً رائداً متميزا، وذلك كما يلي[9] :

رؤية استراتيجية قطر الوطنية للبحوث :

أن تكون دولة قطر مركزاً رائداً للتميز في البحوث والتطوير والابتكار

ويعتمد البرنامج الوطني للبحوث على الشمولية والجدارة الفكرية بغية تحقيق ما يلي:

- تطوير قدرات الشعب القطري ومؤسسات الدولة.
- بناء اقتصاد تنافسي ومتنوع والمحافظة عليه.
- تنمية الجانب الصحي وتحقيق الرفاه الاجتماعي لسكان دولة قطر.
- دعم الثقافة التي تميز دولة قطر وضمان أمن شعبها.
- المحافظة على البيئة الطبيعية والعمرانية وتطويرها.

واعتمدت استراتيجية البحوث المذكورة على خمسة ركائز أساسية هي:

- قطاع البحوث والتطوير الأساسية.
- قطاع الطاقة والبيئة.
- قطاع تكنولوجيا المعلومات والحوسبة.
- قطاع الصحة.
- قطاع العلوم الاجتماعية والفنون والعلوم الإنسانية.

وبالتالي فإن نتائج وآثار تحقيق الأهداف سوف تعتمد على نقل البحوث بموازاة سياق قيمة الابتكار الممتد من التعليم الأساسي إلى البحوث التطبيقية، ثم إلى التنمية والتسويق، وأخيراً الاستيعاب والتطبيق.

[9] Qatar Foundation .Vision Statement for the Qatar National Research Strategy April 2012

منتديات استراتيجية قطر الوطنية للبحوث

توفر استراتيجية قطر الوطنية للبحوث 2012 إطاراً للأهداف البحثية التي يعمل على تحقيقها قطاع البحوث والتطوير في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، كما تساعد على توجيه خطط البرامج ومقاييس الأداء عبر إرشاد قرارات الاستثمار في برامج البحوث والتطوير التي تتناول الأولويات الوطنية الحاسمة ، والتقدم نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 في أن تصبح مركزًا رائداً للتميز والابتكار في مجالي البحوث والتطوير. و في هذا السياق ينظّم قطاع البحوث والتطوير في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع منتديات سنوية تجمع فيها المعنيين، لمناقشة استراتيجية قطر الوطنية للبحوث والمضي بها قُدماً. ومنذ انطلاق الاستراتيجية المذكورة في عام 2012، أطلقت عملية تشاور مع الجهات المعنية عبر المنتديات المذكورة من أجل تحويل الاستراتيجية إلى مجموعة فرص وأولويات أكثر تحديداً. مثل: منتدى استراتيجية البحوث لعام 2014 ومنتدى استراتيجية البحوث لعام 2014.

واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا

تعتبر واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا جزءاً من قطاع البحوث والتطوير في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، كما أنها المنصّة الأساسية الحاضنة لِمشاريع تطوير التكنولوجيا، حيث تسعى إلى توفير البيئة اللازمة لتطوير تقنيات صالحة للاستخدام التجاري، ودعم البحوث والابتكار وروح الريادة. وتركز واحة العلوم والتكنولوجيا على أربعة محاور رئيسية، وذلك وفقاً لاستراتيجية قطر الوطنية للبحوث التي تم اشهارها عام 2012، وهي الطاقة، والبيئة، والعلوم الصحية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي

أنشأت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي عام 2006 كجزء من التزامها المستمر بإقامة الاقتصاد القائم على المعرفة في دولة قطر. وتولي مؤسسة قطر للبحوث أهمية قصوى استنادًا إلى دورها الحيوي في تحقيق النمو سواء داخل قطر أو على الصعيد الإقليمي، وكونها وسيلة لتنويع اقتصاد البلاد، وتعزيز الفرص التعليمية، وتطوير المجالات المؤثرة في المجتمع كالصحة والبيئة. ويهدف الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي إلى تشجيع الأبحاث المبتكرة المختارة على أساس تنافسي في مجالات الهندسة والتكنولوجيا، والعلوم الفيزيائية والحياتية، والطب، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية والفنون. وعلاوة على التمويل، يهدف الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي إلى إقامة جسور الحوار والشراكات.

IV
عقد الشراكات
لتحقيق
الأهداف

الهدف السابع عشر : تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يهدف برنامج التعاون الدولي والشراكة لدولة قطر إلى تعزيز الدور الإقليمي والعالمي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، وتعزيز التبادل الثقافي مع البلدان والشعوب العربية بشكل خاص، ومع بقية الدول الأخرى بشكل عام، رعاية ودعم الحوار بين الحضارات، وتعزيز التعايش بين الأديان والثقافات المختلفة، والمساهمة في صنع السلام والأمن الدوليين عن طريق المبادرات السياسية والمساعدات التنموية والإنسانية. وعلى هذا الصعيد تتوافق أهداف المساعدة الإنمائية لرؤية قطر الوطنية 2030، مع المادتين السادسة والسابعة من الدستور الدائم لدولة قطر واللتين تنصان على" احترام الدولة للمواثيق والعهود الدولية والعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها" [10] و "قيام السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام"[11]. مع أهداف التعاون والتنمية الدولية. كما أكدت رؤية قطر الوطنية 2030 على أهمية تعزيز دور قطر الإقليمي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

وتعدّ دولة قطر مساعدة البلدان الأقل نمواً على تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، هدفاً رئيساً لعدة مبادرات. فالحد من الفقر وتوفير فرص العمل في مشاريع البنية التحتية، فضلاً عن توفير التعليم والصحة، يعتبر أحد مجالات التركيز الأساسية لبرنامج التعاون الدولي والشراكة. ومن هذا المنطلق قامت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع باستحداث وتنفيذ مبادرة مؤسسة صلتك لدعم طموحات الشباب العربي والعالمي في الحصول على العمل اللائق، ومؤسسة "التعليم فوق الجميع" التي توفر فرصاً تعليمية، خاصة للأطفال الذين يعيشون في أسر ذات دخل منخفض، أو يواجهون أزمات إنسانية. وتقوم المبادرة المذكورة على ضم مجموعة واسعة من الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين في مجال تعزيز حق جميع الأطفال في التعليم، والمساعدة على ضمان ذلك الحق. كما أنشأت دولة قطر مؤسسة قطر للعمل الاجتماعي التي ينضوي تحت رايتها 7 وكالات قطرية متخصصة في تعزيز التنمية الاجتماعية.

وفي هذا السياق قام معهد الدوحة للدراسات العليا بتطوير كلية وبرنامج التنمية الاقتصادية لتخريج كوادر قادرة على قيادة وتعزيز المؤسسات و البرامج الإنمائية الدولية في قطر. ومع العلم بأن دولة قطر هي من دول الجنوب النامية ذات الدخل المرتفع وليست من الدول الصناعية المتقدمة التي وجب عليها الوفاء بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتي قدرها 0.7% من الدخل القومي الإجمالي، إلا أنها تشارك بفعالية لتحقيق ما نص علية الهدف 17 من أجندة التنمية المستدامة المذكورة بشكل طوعي بتقديم العون الإنمائي للدول النامية، لاسيما الأقل نمواً، لمساعدتها في تحقيق الهدف المشار اليه أعلاه وسابقاً في الأهداف الإنمائية للألفية، مع العلم بأن هذا الالتزام الدولي يقع على عاتق بلدان الشمال المتقدمة النمو

[10] المادة السادسة من الدستور الدائم لدولة قطر
[11] المادة السابعة من الدستور الدائم لدولة قطر

لتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجَّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ". فقد ارتفعت قيمة المساعدات والمعونات الإنمائية الكلية الطوعية المقدمة من دولة قطر بشقيها الحكومي وغير الحكومي من حوالي 1.6 مليارات ريال قطري عام 2008 إلى نحو 7.7 مليارات ريال قطري عام 2014، أي بنسبة زيادة قدرها 381% (أنظر الشكل رقم 4). ومن إجمالي قيمة المساعدات والمعونات الإنمائية الكلية الطوعية المقدمة من دولة قطر، شكلت المساعدات الحكومية ما نسبته 76% من إجمالي المساعدات المقدمة من دولة قطر لعام 2014، في حين شكلت المساعدات المقدمة من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية 24% (أنظر للشكل رقم (4)

الشكل رقم (4) إجمالي المساعدات المقدمة من دولة قطر (مليون ريال قطري) 2008-2014

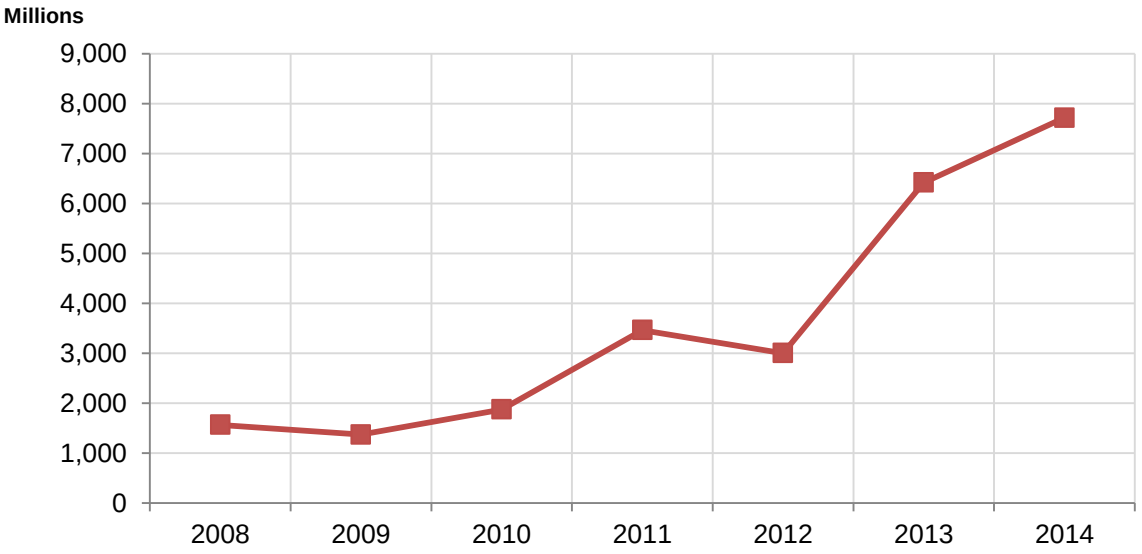

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء . تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ، 2015

وتشير البيانات إلى أن الجزء الأكبر من المساعدات الحكومية القطرية قد اتجه نحو الدول الإفريقية، حيث شكلت المساعدات المقدمة لها ما نسبته 54% من إجمالي المساعدات الحكومية المقدمة لعام 2014، تليها الدول الآسيوية بنسبة 44%، ثم المنظمات الدولية بنسبة 1.2%. وتمثل حصة الدول الأوروبية والأمريكية ما نسبته 0.7% (انظر الشكل رقم (8). هذا وقد بلغت نسبة المساعدات والمعونات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة قطر 0.78% من الناتج المحلي الإجمالي

للدولة عام 2014 أي بزيادة قدرها 87% مقارنة مع حجمها عام 2008، وهذه النسبة تتخطى نظيرتها في دول لجنة المساعدات التنموية (DAC) البالغة 0.30% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول[12].

شكل رقم (5) التوزيع الجغرافي للمساعدات الحكومية حسب القارات عام 2014 .

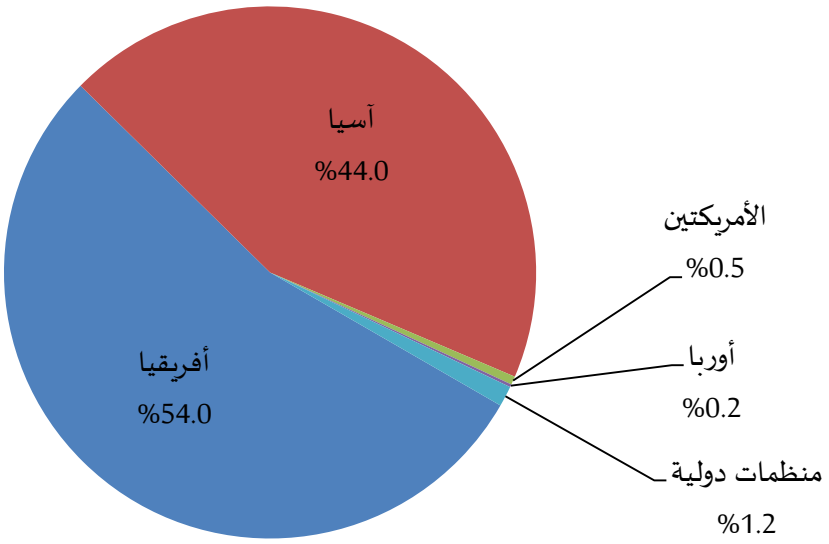

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء . المعهد الدبلوماسي. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015

الشراكة في عملية التنمية ودور المجتمع المدني

تمرّ المنطقة العربية بتحديات كبيرة، وتتعرض بعض بلدانها لأزمات خطيرة في كثير من الأحيان كاختلال الأمن والصراعات المسلّحة والإرهاب والهجرة. والوضع العربي اليوم، وعلى النحو المشار إليه آنفا يجعل من الشراكة بين كافة مكونات المجتمع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث، أحد العوامل الأساسية في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، بغية الإبقاء على ديمومة الحراك التنموي على الصعيد الوطني والمحلي، وتحقيق تغيير حقيقي في ظروف العيش بكرامة. فالمجتمع المدني مؤهل للعب هذا الدور نظرا لقربه وتفاعله مع التحديات المجتمعية. لهذا حرصت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، على لعب دور فاعل في صياغة إطار داعم وفاعل لتحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة بالشراكة مع عدد من الهيئات الدولية والإقليميّة، فأسهمت في تنظيم واستضافة "المؤتمر العربي بشأن دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية. خلال الفترة، 20 – 21 أبريل 2016". حيث استقطب المؤتمر بالإضافة إلى المشاركين من دولة قطر مشاركين من كافة الدول العربية وشبكات مختارة من منظمات المجتمع المدني الناشطة على المستوى الوطني، وجهات حكومية معنية بالمجتمع المدني في المنطقة العربية، وخبراء وأهل الاختصاص من المنطقة العربية والعالم، و منظمات مجتمع مدني من دول الخليج العربية. كما شارك في المؤتمر ممثلون

[12] أنظر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لدولة قطر عام 2015

عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية. كما واكب أعماله وساهم فيه عدد من الخبراء والباحثين المتخصّصين ومن ممثلي مؤسسات حكومية عربيّة. وهدف المؤتمر إلى إعداد خارطة طريق على المستوى الوطني لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، يلعب فيها المجتمع المدني دورا فاعلا ومحركا، كشريك فاعل في عملية التنمية، والإسهام في التخطيط و التنفيذ والرصد والمتابعة. وفي ختام المؤتمر تبنى المشاركون إعلان الدوحة بشأن المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

الخلاصة والتقدم إلى الأمام

يوضح التقرير أن دولة قطر قد تبنت التنمية المستدامة خياراً استراتيجياً، وقد جسدته رؤية قطر الوطنية 2030 والتزمت بتحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030، وأدمجت غالبية الأهداف السبعة عشر والغايات ال 169 في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022. علما بأن استراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011-2016، قد تناولت العديد من الأهداف ال 17 التي تم تحديدها في أجندة التنمية المستدامة 2030، وحققت المزيد من التقدم في نظام الحماية الاجتماعية الذي وفر دخلا كافيا للمواطنين، وخدمات صحية وتعليمية متقدمة لسائر أفراد المجتمع، ونظاما للتقاعد وتمكين للمرأة ورعاية لكبار السن وغيرها من المساعدات الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى توفير بنية تحتية اقتصادية (شبكة متقدمة للمواصلات والاتصالات، وحكومة الكترونية متقدمة، وامدادات شبكات من المياه ومياه الصرف الصحي المعالجة والطاقة). كما اوضح التقرير أن دولة قطر تمتلك بنية تحتية متقدمة للبحث والتطوير والابتكار.

وعلى صعيد التنمية البشرية، واصلت الدولة الاستثمار في نظم الرعاية الصحية والتعليم، بغية تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإسهام في المحافظة على البيئة. أما على الصعيد الاقتصادي فقد التزمت الدولة باستغلال الموارد الهيدروكربونية استغلالاً أمثل. ويوضح التقرير كذلك أولويات دولة قطر التنموية التي تم تحديدها في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية التي تعتبر امتدادا لاستراتيجية التنمية الوطنية الأولى، ويبرز النجاحات التي تحققت والتحديات التي واجهت تنفيذ بعض قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية الأولى.

تطمح دولة قطر إلى توفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتقدمة، بغية الإيفاء بالتزامها بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، التي تم إدماجها في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2017- 2022)، وتوفير المؤشرات الإحصائية التي تم اعتمادها من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. معتمدين على نظام للرصد والمتابعة والتقييم يساعدنا في تحقيق الأهداف في الوقت المناسب. وكما تمت الإشارة في الهدف 17، ستتابع حكومة قطر إقامة الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والجامعات وغيرها بغية تحقيق الأولويات الوطنية والدولية. كما ستتابع الحكومة تقديم العون التنموي والإغاثي للبلدان والمجتمعات الضعيفة واللاجئين. باعتبارهم شركاء للمجتمع الدولي .

المراجع

المراجع الإنجليزية :

Sources:

1. General Secretariat for Development Planning (2011) (Qatar National Development Strategy (2011- 2016) Doha, Qatar.
2. Ministry of Development Planning and Statistics (2015) . Qatar's Fourth Human Development Report (2015), Doha, Qatar
3. Ministry of Development Planning and Statistics (2015) fourth human Development Report. Realizing Qatar National Vision 2030: The Right to Development, Doha, Qatar
4. United Nations (2015). Integrated Approaches to Sustainable Development Planning and Implementation (2015), 27-29 May 2015, New York
5. United Nations. Economic and Social Council. (2016). Progress report on the 10-year framework of programmes on sustainable consumption and production patterns. High-level political forum on sustainable development, Convened under the auspices of the Economic and Social Council. New York, 11 July-20 July 2016
6. United Nations. Economic and Social Council. (2016). Discussion papers on the theme of the high-level political forum on sustainable development, submitted by major groups and other stakeholders. High-level political forum on sustainable development, convened under the auspices of the Economic and Social Council. New York, 11 July-20 July 2016

المراجع العربية :

1. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022 . قيد الطباعة
2. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، ورقة دولة قطر إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2016 المعني بالتنمية المستدامة . نيويورك، 11- 20 يوليو
3. الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2009) الارتقاء بالتنمية المستدامة . رؤية قطر الوطنية 2030. تقرير التنمية البشرية الثاني لدولة قطر.
4. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2015) قياس مستوى المعيشة في دولة قطر. مسح إنفاق ودخل الأسرة . الدوحة قطر.
5. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2013). مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر. الدوحة - قطر
6. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014). الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر. الدوحة – قطر